وزارة التعليم العـــــالي والبحـــــث العلـــمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التـــاريخ

موضـــوع:

الكتلة الأفرو آسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية (أنموذجا)

مذكرة ضمن متطلبات نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
حليمة صديقي
ربيعة بالحاج

إشراف الأستاذ:
أحمد سعودي

لجنـــــة المناقشة

الأستـــاذ .....أحمد سعودي..... مشرفا ومقررا
الأستـــاذ .....فوزي رمضاني..... رئيســـــا
الأستـــاذ .....علالي محمود..... مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2015-2016

كلمة شكر

بحمد الله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهديه الله فهو المهتدي ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا.

نحمدك اللهم ونشكرك على نعمك الجمة علينا من علم وحب للمعرفة الذي منحنا القوة وألهمنا الصبر لإنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظمته ونسأله أن يتقبل منا هذا العمل الخالص لوجهه الكريم.

وعليه فلا يفوتنا في هذا المقام الكريم أن نتوجه بالشكر الجزيل وبكل عبارات الامتنان إلى الأساتذة المشرفين: الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة والرشيدة جزاهم الله عنا خيرا،

و نخص بالذكر الأستاذ المشرف سعودي أحمد

على توجيهاته و نصائحه القيمة .

كما نشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

وشكرا.

إهـــــداء

حمدا لله واسع العطاء كثير النعم و سلاما تاما على الحبيب محمد صلى الله و اله و صحبه.

أما بعد:

باسم كل جميل في الوجود، وبأصدق عبارات الفرح اهدي ثمرة عملي إلى ريحانة قلبي: أمي الغالية التي ساهمت في نجاحي، إلى أبي العزيز لك من بالغ العرفان و التقدير.

إلى روحي جدتي الطاهرة وأتمنى من الله أن يسكنها فسيح جنانه

إلى كل أفراد عائلتي من الكبير إلى الصغير والى عصافير العائلة

إلى كل الأشخاص الذين كانوا معي و أعانوني بدعمهم، إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

و إلى كل زملائي في الدفعة.

ربيعة بالحاج

إهداء

"و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إيـاه

وبالوالــدين إحســـانا "

أهدي ثمرة مجهودي إلى :

- التي وضعت الجنة تحت أقدامها التي تسعى دوما لراحتي أمـــي الغالية
- من علمني العمل الصادق و السير نحو الحق الأفضل ، من دفعني نحو النجاح دوماً والـــدي العزيز.

إلى كل عائلتي الكريمة.

إلى كل الصديقات والزميلات.

- طلبة السنة ثانية ماستر 2016-2015

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

حليمة صديقي

قائمة المختصرات

- **باللغة العربية**

تر	ترجمة
ج	الجزء
مج	المجلد
ط	الطبعة
(د.ن)	دون دار النشر
(د.م ن)	دون مكان النشر
(د.ت ن)	دون تاريخ
ص	الصفحة

مقدمـــة

عاشت الشعوب الإفريقية والآسيوية سنين طويلة تعاني من الفقر والجهل والتأخر عن ركب الحضارة الحديثة ويرجع السبب الرئيسي هذا كله للاستعمار، فقد تعرضت القارات للغزو والاستعمار فنشبت الدول الأوروبية أظافرها وعملت على استغلالها اقتصاديا كما أذلتها سياسيا، وسعت للقضاء على الثقافات الوطنية وعلى الروح القومية لشعوب القارتين بل نظرة لهذه الشعوب نظرة السادة للعبيد، وحاولت أن تبرر عملها الاستغلالي هذا لمختلف أساليب التبرير، فمن بينها تدعي أن الله خلق الشعوب درجات يعلو بعضها فوق بعض ومهما اختلفت الأساليب التي استخدمت فإن سياسة الدول الاستعمارية في البلاد التي وقعت تحت قبضتها كانت كفيلة بفضح الدوافع الحقيقية للاستعمار وظلت الشعوب الإفريقية الأسيوية حتى الحرب العالمية الثانية منحصرة في إطار مشاكلها الخاصة، ودأب الاستعمار على أن يخلق لها من حين إلى أخر ما يلهيها عن التفكير في مشاكلها الحقيقية أو كان الاستعمار دائما يعمل على استتراف خيراتها و مقوماتها لقوة و العزة حتى لا تجد في نفسها من الجهد ما يمكنها من الوقوف على أقدامها.

وكانت الظروف المشتركة التي مرت بها القارتان والأهداف الواحدة كفيلة بأن تربط بين هذه الشعوب في ميدان الكفاح والنضال ولهذه الأسباب مجتمعة، وجدت حركات التحرر أن الضرورة تقتضي انتهاج سياسة تحافظ على استقلاليتها ، وتعبر عن قناعتها ورغبتها في التحرر السياسي والاقتصادي شكلت ما يسمى بقوى الحياد الايجابي وعدم الانحياز كتوجه جديد نحو توحيد شعوب العالم الثالث من اجل مصالحها المشتركة في ظل هذه الأجواء الدولية كان ميلاد الثورة الجزائرية كمحصلة نهائية للمقاومة الشعبية و العسكرية والسياسية أكد من خلالها إن الشعب الجزائري وقيادته الوطنية ضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح لتحقيق المبادئ التي طالما نادت بها الحركة الوطنية وفق إستراتيجية تتضمن تقوية الجهة الداخلية ، ومن جهة أخرى السعي لتدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الإطار الاستعماري الفرنسي بتكثيف النشاط السياسي والدبلوماسي على الصعيد الدولي و في هذا كان لزاما على الثورة الجزائرية ان تعمل وفق الإستراتيجية التي حددها _بيان أول نوفمبر – على استقطاب الحركة الأفرو- أسيوية و الاعتماد

عليها سياسيا و اقتصاديا وعسكريا في الدفاع عن قضيتها في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة .

فمن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الكتلة الأفرو–أسيوية في القضية الجزائرية أنموذجا؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية هناك جملة من التساؤلات استنبطت أساسا لتلمس مختلف جوانب البحث وترتكز في :

- ماهي الجذور التاريخية لفكرة التضامن الافرواسيوي؟
- ما دور الكتلة الآفرو آسيوية في الدفاع عن قضايا التحرر؟
- ما موقع القضية الجزائرية في الكتلة الآفرو أسيوية؟
- كيف قاومت فرنسا هذا التدويل؟
- كيف انعكس هذا التدويل على القضية الجزائرية وقضايا التحرر الأخرى؟

المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج التاريخي على أساس أن الكتلة الأفروأسيوية لها جذور تاريخية هـــذا إلى جانب اعتمادنا على المنهج الوصفي الذي يساعد على التفسير الدقيق لموضوع البحث.

وقد اعتمدنا على هذين المنهجين باعتبارهما يعالجان موضوع الدراسة من جوانبه المختلفـــة سياسيا وتاريخيا.

أما عن المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هي المراجع العربية ومن أهمها الجمـــل شوقي في كتابه التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية كذلك الذيب فتحي في كتابه عبد الناصر والثورة الجزائرية وبالإضافة إلى كتب مالك بن نبي ومن أهم كتبه الـــتي اســـتعملناها كتابه فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ والرسائل الجامعية.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث: قلة المصادر التي تناولت الموضوع.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مرحلة هامة من تاريخ التضامن الافرواسيوي ضـــد قـــوى الاستعمار الغربي والأوروبي بصفة خاصة ومن المهم لدارس تاريخ أن يتناول هذه الحقبة لمحاولـــة معرفة تطورها وسبل نجاحها.

- لمعرفة الجذور التاريخية لفكرة التضامن آفروآسيوي ومعرفة الدور الذي قامـــت بـــه في سبيل نصرة قضايا التحرر بصفة عامة والقضية الجزائرية بصفة خاصة.
- واكتشاف السياسة الخارجية للثورة الجزائرية وكيفية تعاملها مع الأطراف الفاعلـــة في الصراع الدولي.

فخطة البحث التي اعتمدها لدراسة هذا الموضوع هي كالتالي: تبدأ بالمقدمة تم يأتي الفصل التمهيدي الذي سنتناول فيه جذور فكرة التضامن الأفرو آسيوي انطلاقا من المؤتمرات التي تمت في هذا الصدد سواء في آسيا أو إفريقيا أما الفصل الأول والمعنون: الكتلة الأفرو آسيوية التجســـيد، المبادئ، السياسة العامة والذي سيعالج مفهوم الحياد الأفرو آسيوي وتطوراتـــه و المبـــادئ الـــتي تجسدت من خلال مؤتمراته ورد فعل المعسكرين الشرقي والغربي " الو.م.أ "الاتحاد السوفيتي"، أما الفصل الثاني وهو صلب لموضوعنا الذي كان تحت عنوان الكتلة الأفروآسيوية وتدويل القضـــية الجزائرية في المحافل الدولية الذي تناولنا من خلاله موقع القضية في مؤتمرات الكتلة والدفاع عنـــها وأشكال الدعم الذي قدم للثورة الجزائرية سواء اقتصاديا أو عسكريا وأنهينا البحث بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة وأرفقنها بملاحق توضيحية وببيليوغرافيا.

الفصل التمهيدي
الجذور التاريخية لفكرة التضامن الاسيوي الإفريقي

1 :مؤتمرات شعوب إفريقيا

2 : مؤتمرات شعوب آسيا

1) مؤتمرات شعوب إفريقيا:

لقد كان الاضطهاد الكبير الذي عانته الشعوب الإفريقية الدور الأكبر في جمع كلمة أبناء هذه القارة[1]فلم يكن منتظرا أن تقف شعوبها مكتوفة الأيدي فقد شهدت نشاطا سياسيا بالإضافة إلى الكفاح المسلح وقد تمثل هذا النشاط في عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات عبرت كلها عن معاناة الأفارقة تحت حكم الاستعماري وتطلعهم إلى نيل الحقوق السياسة في مقدمتها الاستقلال

ويلاحظ أن الدعوة لهذه المؤتمرات قد تمت من خار ج إفريقيا، وبالضبط من أمريكا محركها الأساسي هو المعاناة المشتركة من الاستعمار والعبودية وسمة اللون غير هامة نسبيا سوى مجرد علامة أن الجوهر الحقيقي لهذه القرابة هو التراث الاجتماعي للعبودية والتميز العنصري وهذا التراث لا يربط أبناء إفريقيا فحسب بل يمتد إلى الجنس الأصفر في آسيا وإلى البحار الجنوبية إن هذه الوحدة هي تجذبني لإفريقيا.[2]

1-1-المؤتمر الإفريقي الأول (1900): عقد في العاصمة البريطانية تولى رئاسته المحامي الزنجي هنري سلفستر وليامز وحضره ممثلون عن زنوج العالم الجديد وأوروبا وكان أشهر الحاضرين وليام دبيوا* وماركوس جافري فيما لم يكن لإفريقيا ممثل وربما يعود ذلك إلى عدم التواصل بين أصحاب الفكرة ودعاتها مع المناضلين من إفريقيا أو بسب سياسة الدول الغربية المحتلة التي منعت أي تواصل بين الشعوب الأفريقية[3]، وقد شارك فيه العديد من رجال الدين والمثقفين الزنوج وقد خرج هذا المؤتمر كغيره، بمجموعة من المطالب[4]يمكن حصرها في الدعوة إلى التخفيف

[1]-عبد المنعم أحمد فارس: السنغال بعد سنغور، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 65، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1981، ص87.

[2]- عيسى ليتيم: الكتلة الأفرو أسيوية وقضايا التحرر، قضية جزائرية أنموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، الجزائر، 2005-2006، ص 17-18.

*- ديبوا: ولد 1868 تحصل على الدكتوراه من جامعة مار فرد وأسس الجمعية الوطنية أنظر: أمنة سلمى: المرجع السابق ص6.

[3]-المختار الطاهر كرفاع: فكرة الوحدة الإفريقية وتطرها التاريخي، **مجلة الجامعة**، العدد 15، المجلد الثالث، 2013، ص 138.

[4]-أمنة سلمى: منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية(النزاع السنغالي الموريتاني)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، الجزائر، 2012- 2013، ص6.

من التفرقة العنصرية التي تمارسها الدول الغربية ضد الأفارقة في أوربا والعالم الجديد[1] وكذلك قام بحماية الشعوب الإفريقية من العدوان والنهب مما يمارسه البيض ضد السود في إفريقيا كما دعي إلى وحدة الشعوب السوداء وتحريرها من الاستعمار ولقد ظهرت في هذا المؤتمر لأول مرة كلمة الوحدة.[2]

- دعوة زنوج العالم للدخول في حركة زنجية عالمية من زنوج إفريقيا لتحسين أوضاع الأفارقة وخلق أسس تربطهم بهم.[3] ولكن ما يلاحظ على هذا المؤتمر بأنه دعوة أخلاقية فكرية لم تعبر عن مطالب سياسية.

1-2-المؤتمر الإفريقي الثاني 1919: عقد هذا المؤتمر بباريس واشتراك فيه 75 وفد جاؤوا من بلدان إفريقيا، وجزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية[4]وقد عقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وقد دعا إلى عقده الدكتور "دببوا" تحت شعار إفريقيا للإفريقيين كما تزامن انعقاده مع انعقاد مؤتمر الصلح بباريس[5].

وقد عقد هذا المؤتمر للفت أنظار الدول المنتصرة والرأي العام العالمي إلى مشاكل الزنوج والشعوب الملونة وكان الهدف الأساسي منه التنديد بالعنصرية، ومحاربة التميز العنصري، كما اتخذ المؤتمر قرارات هامة نصت على:

- حق الأفارقة في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية والمشاركة في إدارة شؤونهم والحق على الحصول على فرص متكافئة في التعليم.[6]
- الدعوة إلى بسط الحماية الدولية على إفريقيا.

[1]-مروى عمارة: دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963، 2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، 2014-2015، ص3.

[2]-حلمي محروس إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج2،ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ، 2002، ص715.

[3]-آمنة سلمى: المرجع السابق، ص7.

[4]-عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص18.

[5]-مروى عمارة:المرجع السابق،ص4.

[6]-آمنة سلمى: المرجع السابق، ص7.

- وضع المستعمرات الإيطالية الألمانية في إفريقية تحت رقابة دولية لحين نيلها الاستقلال التام.[1]
- إشراك الإفريقيين في الحكومات القائمة في إفريقيا أي إشراكهم في حكم بلادهم.[2]
- منع نهب المستوطنين البيض لها ووضع قوانين تكفل عدم استغلال الرأسمال الأوروبي لجهود وأملاك الأفارقة.
- إلغاء الرق بأشكاله وصوره المختلفة.[3]

رغم أهمية ما صدر عن هذا المؤتمر من توصيات ذات أهمية في التاريخ النضالي لإفريقيا إلا أن فكرة الاستقلال والخروج من التبعية للدول المستعمرة لم تتبلور بعد لدى منظري ودعاة الوحدة الإفريقية التي لم تتمكن هي الأخرى بارزة وواضحة في ذلك المؤتمر إذا استثنينا شعاره الذي انعقد تحته، ولذلك لم تتضمن توصيات مؤتمر باريس شيئا من هذه المطالب رغم ظهورها يعرف آنذاك، بمبادئ الرئيس الأمريكي وودر ولسون الأربعة عشر التي من أهمها مبدأ تقرير المصير، والتي منحت فقط للشعوب الأوروبية دون غيرها.[4]

1-3-المؤتمر الإفريقي الثالث 1921: انعقد المؤتمر الإفريقي الثالث للجامعة الإفريقية على مراحل متعددة بين الدول بين لندن وباريس برئاسة الدكتور "ديبو"[5] حضره 103 مندوبا كان من بينهم 41 عضوا من إفريقيا و35 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية و24 عضوا من السود المقيمين في أوربا ترأس جلسته الأمريكي وليم "دببوا" بدأت جلساته في لندن وتواصلت في بروكسل،[6] ونظرا للظروف التي مرت بها أوروبا بعد الحرب وخاصة الظروف الأمنية تنقل المنظمون له بين العواصم الأوروبية حتى استقربه المقام بالعاصمة الفرنسية[7].

[1]-المختار الطاهر كرفاع: المرجع السابق، ص140.

[2]-علي يوسف الشكري: المنظمات الدولية، د ط، عمان، دار الصفاء، 2011، ص314.

[3]- مروى عمارة: المرجع السابق، ص16.

[4]-المختار الطاهر كرفاع: المرجع السابق، ص140.

[5]-أمنة سلمى: المرجع السابق، ص7.

[6]-مروى عمارة: المرجع السابق، ص4.

[7]-المختار الطاهر كرفاع: المرجع السابق، ص141.

عقدت دورته الأولى في لندن خلال 28 أوت 1921 حيث ذكر فيه "أن إقامة حكم ذاتي محلي للجماعات المتأخرة يزداد باطراد كلما ازدادت خبراتهم ومعرفتهم حتى يصبح الحكم ذاتيا تاما في نطاق عالم يحكم نفسه بنفسه" وعندما عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكسل القي دببوا خطابا سياسيا أكد على ضرورة إيجاد هيئات سياسية تحكم الشعوب الإفريقية.

وبصفة عامة كان المؤتمر فرصة للتعريف بقضايا شعوب مستعمرات إفريقيا والاضطهاد الذي تعانيه هذه الشعوب على يد المستعمرين البيض ومعارضة سياسية تقسيم مناطق النفوذ التي تمارس القوى العظمى في القارة بتوصيات الآتية:

- المساواة المطلقة بين الأجناس.
- إنشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الأمم مهمتها دراسة مشاكل السوء.
- إنشاء مكتب في هيئة العمل الدولي التابع لعصبة الأمم يتولى حماية الأيدي العاملة السوداء .
- الدعوة إلى ضرورة منح الأفارقة الحكم الذاتي المحلي للدول الغير مستقلة مع إنشاء هيئات سياسية تخص الشعوب التي تحكم نفسها بنفسها[1].

1-4-المؤتمر الإفريقي الرابع 1937 انعقد هذا المؤتمر في نيويورك حيث ظهر فيه موقف الشيوعيين، المناهضين لحركة الجامعة الإفريقية الذي كانوا يطلقون على هذه الحركة اسم " برجوازية القومية السوداء الصغيرة" كما أعلن فيه عن إمكان التحالف بين الشعوب المختلفة وطلبوا التعاون مع المصرين والهنود والصينيين وغيرهم[2].

واشترك فيه أكثر من 100 مندوب أغلبهم من المنظمات النسائية الزنجية أمريكية وقد اصدر المؤتمر قرارات تتعلق بوضع المرأة الزنجية في إفريقيا وأمريكا ونشير هنا أن الحركة الشيوعية العالمية عندما رفض الأفارقة زعامتها، لجأت إلى التشكيك في قدرة الحركة على الدفاع عن المطالب إفريقيا ضد الإمبريالية فقد وصف أحد الاشتراكين حركة ديبوب الانتهازية إلا أنها وقفت حاجز أمام انتشار النفوذ الشيوعي بين الأفارقة وأعلنت صراحة رغبتها في الدفاع عن قضايا إفريقيا[3].

[1]-مروى عمارة: المرجع السابق، ص8.

[2]- أمنة سلمى، المرجع السابق، ص34.

[3]-كولين ليجوم: الجامعة الإفريقية ،تر: أحمد محمود سليمان، دط، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

1-5-المؤتمر الإفريقي الخامس 1945: يعد المؤتمر أهم المؤتمرات الإفريقية وآخرها الذي يعقد خارج القارة وفي ظل الهيمنة الاستعمارية والداعية لفكرة الجامعة الإفريقية إذا كان نقلة نوعية في هذا السياق ومنعطفا تاريخيا وعلامة فارقة في تاريخ العمل للوحدة، تميز هذا المؤتمر بحضور المميز للقادة الأفارقة السود، فسيطر هؤلاء المثقفون والسياسيون القادمون من إفريقيا الأم على المؤتمر وتوجهاته السياسية وتراجع دور رواد الفكرة من الأمريكيين[1] لأن البلاد كانت تخرج من الحرب بدين هائل ولكن بزيادة كذلك في طاقتها الإنتاجية[2] وعقب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تغير في ميزان القوى في العالم تكونت نقابات العمال واستخدمت الحقوق الديمقراطية على نطاق واسع واكتسح الاتجاه التحرري كل من أسيا وإفريقيا فكان مؤتمر مانشستر معاديا لإمبريالية متأثرا بالفكر الاشتراكي ولقد كانت المؤتمرات السابقة للجامعة الإفريقية اجتماعات للمثقفين ومما يذكر أن مؤتمر مانشستر قد أتاح المجال أمام تطور أفكار الوحدة الإفريقية فضلا عن ظهور روح جديدة أسست بها حركة الوحدة الإفريقية تلك الروح وطالبت بسيادة القارة الإفريقية واستقلالها وحق الشعوب في حكم أنفسهم بأنفسهم[3].

ولقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات منها:

- معارضة السيطرة الأجنبية على القارة الإفريقية، ويعد هذا دعوة صريحة للاستقلال الإفريقي، فلقد أيد هذا المؤتمر حق الشعوب في المغرب العربي في الاستقلال والمطالبة بإلغاء الحكم الثنائي في تقرير المصير.
- التأكيد على القومية الإفريقية والاشتراكية، لحل المشاكل التي تعاني منها القارة.
- رفض التقسيمات المصطنعة التي وضعتها الدول الاستعمارية للحيلولة دون إقامة وحدة سياسة.أن هذا المؤتمر ومقارنة بالمؤتمرات السابقة كان مبادرة سياسية بمشاركة فعالة من جيل الجامعة الإفريقية لجعلها كوسيلة من أنجح الوسائل لمقاومة الاستعمار، كذلك فإنه يمكننا القول من خلال قراراته بأنه تأكيد للمطالب الأفارقة نحو تحقيق الاستقلال[4].

---

[1]-المختار الطاهر كرفاع: المرجع السابق، ص 142-143.

[2]-مؤلف مجهول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر،2007،ص232_233.

[3]-مروى عمارة: دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963-2000، المرجع السابق، ص6.

[4]-أمنة سلمى: منظمة الوحدة الإفريقية..... النزاع السنغالي الموريتاني" أنموذجا"، المرجع السابق، ص9.

2/مؤتمرات شعوب أسيا:

2-1-مؤتمر بيرفل: لقد كان مؤتمر بيرفل الذي انعقد في سنة 1926 أول تعبير عن القضية السياسية التي حدثت في أسيا، إنتقدت الدول المشاركة فيه الطريقة التي تعالج بها الدول الأوروبية المشاكل الدولية فإن تفكيرها في المشاكل يتعدى حدود أوروبا فهي تتجاهل قارتي أسيا وأفريقيا بل أنها تنظر إلى هذه الشعوب نظرة سطحية نظرة التنصل بقيم الأخلاق أو القيم السياسية.[1]

فعلى سبيل المثال لا الحصر ندد الوفد الهندي بسياسة أرونا الاستعمارية وبإعاقتها للتعاون بين شعوب القارة من حملة وتهديدها للسلام العالمي من جهة أخرى، وقال الوفد أن الدول الأوروبية اعتقادها أن المشاكل العالمية هي مشاكل أروبا، والخطأ الثاني هو عدم قيام أوروبا بأي مجهود من أجل القضاء على خضوع أسيا أوروبا.

إن القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر توضح لنا مدى وعي وادارك شعوب المستعمرات بطبيعية الاستعمار من جملة وتمسكها باستقلالها من جهة أخرى.[2]

2-2-مؤتمر بروكسل: انعقدت في فيفري 1927 بناء على دعوة حزب الكومنتانج الصيني بمشاركة وفود شعبية من الهند الصينية وفلسطين وسوريا ومصر وشمال إفريقيا * وجنوب إفريقيا والمكسيك هذا وقد اعتبر المؤتمر أكبر حدث سياسي وقف فيه الضعفاء ليتداول أقوياء.

وقد توج هذا المؤتمر بتكوين منظمة عرفت فيما بعد باسم "**العصبة المعادية للاستعمار**" وضمت في عضويتها كل من نهرو، وسوكارنو وقد ساهم مؤتمر بروكسل في خلق علاقة وثيقة بين الحركات الوطنية في أسيا والحركة العربية مما أدى إلى فهم متبادل لمشاكل كل منهما وظهر ذلك في قرار العصبة بتأييد العرب ضد دعايات الصهيونية في ذلك الوقت لإنشاء وطن قومي لها في فلسطين.

---

[1]-شوقي الجمل: التضامن الأسيوي الأفريقي و أثره في القضايا العربية، (دط)، الدار المصرية لتأليف والترجمة، مصر، 1964، ص15-16.

[2]-مالك بن نبي: فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق 1981، ص20.

*مثل شمال أفريقيا في هذا المؤتمر، مصالي الحاج والشاذلي خير الله من الحزب الدستوري.

هذا إلى جانب أن مؤتمر بروكسل حقق أول لقاء بين الحركات الوطنية في أسيا وإفريقيا مع أمريكا اللاتينية، مما دفع نهرو إلى أن يكتب في تقريره إلى حزبه بأن معظم الوفد الأسيوية والأفريقية كانت تجهل حقيقة ما يدور في هذه المنطقة ومدى سيطرة و.م. أعلى مواردها وخططها لتدعيم سيطرتها على القارة كلها لكن هذه الوفود لن تبقى جاهلة لهذه الأوضاع أكثر من ذلك، وليس هناك مثل في أن مشكلة العد سيكون الاستعمار الأمريكي[1].

2-3-مؤتمر نيودلهي الأول: انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة بين 23 مارس- 2أفريل 1947 بدعوة من حزب المؤتمر الهندي وحضرته عدة حركات سياسية آسيوية وعدد من المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم، وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي، وكان الهدف الأساسي من عقده هو الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية على المستوى الدولي أو فيما يعرف بديمقراطية العلاقات الدولية وكان أهم المسائل التي عالجها المؤتمر وضع حركات التحرر الوطني والقومي والمشاكل العنصرية، مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشاكل الثقافة والتعاون الثقافي، ووضع المرأة والحركات النسائية في أسيا.

وقد أسفر المؤتمر عن إنشاء منظمة باسم جمعية العلاقات الأسيوية مهمتها السهر على تطبيق قراراته وإلى أن يتم تشكيل تلك يقوم مجلس مؤقت بتحفيز مشروع لائحة كي تعرض على مؤتمر عام لكن لم ينعقد وهذا دليل قاطع على أن الدول الأسيوية ليست مستعدة بعد لربط نفسها بتنظيم ثابت، الأمر الذي تطلب عقد المزيد من الاجتماعات لترسيخ هذه الفكرة في أذهان القادة الآسيويين، لهذا الغرض جاء عقد مؤتمر نيودلهي الثاني.[2]

2-4-مؤتمر نيودلهي الثاني: 20 جانفي 1949 يعتبر أول مؤتمر أسيوي رسمي ينعقد ما بين حكومات الدول الأسيوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذا كان الهدف الأساسي من

[1]-محمد قنانش: الحركة الاستعمارية في الجزائر ما بين (1919-1939) ،الشركة الوطنية للتوزيع ،الجزائر، ص 41.

[2]-محمد حلمي:العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهر، القاهرة 1969، ص89-90.

*الدول التي شاركت في المؤتمر: أفغانستان، أستراليا، بورما، سيلان، مصر، أثيوبيا، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، الفلبين، سوريا، اليمن، العربية السعودية

انعقاده هو مناقشة المسألة الإندونيسية، فإنه يعتبر من جملة مرحلة مقدمة في تشكيل المجموعة الأسيوية، وقد شارك في هذا المؤتمر حوالي15 دولة.*

أن تشكيلة المؤتمر تدعو إلى تسجيل بعض الملاحظات المسلمة.

- غياب الصين بعد الانتصار الذي حققه الشيوعيين بقيادة ماوتسي تونغ.
- حضور استراليا رغم أنها ليست دولة أسيوية.
- حضور أثيوبيا لم يكن كدولة أفريقية، وإنما بصفتها تابعة للمحيط الهندي

لقد تمخضت أشغال المؤتمر على تأكيد جميع الدول ماعدا استراليا لإنشاء مجموعة أسيوية افريقية للتداول والتشاور في إطار منظمة الأمم المتحدة وتشكلت هذه المجموعة من 12 دولة افريقية وأسيوية

ويمكن اعتبار هذا المؤتمر البداية الحقيقة للتضامن الأفريقي، الأسيوي على المستوى الدولي وما تشكل المجموعة الأسيوية الأفريقية على مستوى الأمم المتحدة الخطوة ايجابية في سبيل نصرة قضايا التحرر والدفاع عن مصيرهم في المحافل الدولية[1].

[1]-محمد حلمي:المرجع السابق،ص90.

2_5_مؤتمر كولومبو :

جاءت الحلقة الهامة في سلسلة اللقاءات الأسيوية في اجتماع 5رؤساء دول أسيوية في "كولومبو"عام 1949، بهدف بحث المسائل الأسيوية الهامة، وفي مقدمتها الحرب المندلعة في الهند الصينية ودراسة المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وما يمكن أن ينجم عنها من أثار على أسيا، ومناقشة مشروع انضمام الصين إلى الأمم المتحدة، وقد وجدت الدول الخمس بأن مثل هذه المواضيع لا يمكن مناقشتها من قبل عدد محدود من الدول، وإنما يجب أن تناقش من قبل مؤتمر عام للدول الإفريقية والأسيوية المستقلة.

وفي ختام المؤتمر دعا الوزير الأول الأندونسي إلى بحث إمكانية عقد مؤتمر أسيوي _ إفريقي،والذي خصص له لقاء بوقور في 28_29ديسمبر1954 حيث تم الاتفاق في هذا اللقاء على الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الأفرو _أسيوي في باندونغ.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي بذلها رئيس وزراء اندونيسيا (على ساستروميد) لإخراج فكرة عقد مؤتمر أفرو_أسيوي إلى ارض الواقع، فقد قام بزيارة شخصية إلى عدة دول أسيوية وفي مقدمتها الهند وقد أوضح في خطاب أذاعه "راديو نيودلهي " الدافع لفكرة المؤتمر الأفروأسيوي التي يدعو إليها فقال" ينبغي على الأسيويين أن يقرروا مستقبلهم بمنأى عن تدخل العالي، ولقد جرى القول _ دعا الأسيويين يقاتلون الأسيويين _ وهذا بالضبط ما لانريده _إنما نريد أن نتعاون مع جيراننا الأسيويين والإفريقين، وأن نحيا معا في صداقة وتعايش سلمي، وأن نعمل جاهدين متحدي الهدف في سبيل الصالح المشترك بيننا جميعا[1].

[1]–عيسى ليتيم :المرجع السابق، ص16

وفي ختام زيارته وقع الوزير الأول الاندونيسي اتفاقا مع نظيره الصيني شوان لأي تضـــمن المبادئ الخمسة التي أصبح لها أهمية بالنسبة لجوهر عدم الانحياز واستقى منها مؤتمر باندونغ مبادئه وتسمى البانشاشلا وهي:

- الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.
- عدم الاعتداء المتبادل.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- التكافؤ والمنفعة العامة.
- التعايش السلمي.

هذا فيما يتعلق بسلسلة اللقاءات والمؤتمرات التي عقدت على مستوى القارة الأسيوية والـــتي شكلت إحدى اللبنات الأساسية للحركة الأفروأسيوية فماذا عن مؤتمرات شعوب إفريقيا ودورها في التقارب الأفروالأسيوي[1].

[1]- شوقي الجمل : المرجع السابق ص ص 24_25.

الفصل الأول:
الكتلة الأفرو الأسيوية
-التجسيد- المبادئ - السياسة العامة-

1- مفهوم الحياد الأفرو الأسيوي وتطوره

أ- مؤتمر باندونغ

ب- مؤتمر بريوني واتساع فكرة الحياة الايجابي

2- عدم الانحياز وفلسفتها

أ- مؤتمر القاهرة

ب- مؤتمر بلغراد

3- مواقف الصراع الدولي من حركة عدم الانحياز والحركة الأفرواسيوية

أ- موقف الاتحاد السوفيتي من حركة عدم الانحياز و الحركة الافرواسيوية

ب- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

1) الكتلة الأفرو أسيوية التجسيد– المبادئ– السياسية العامة :

1-1–مفهوم الحياد الأفرو أسيوي وتطوره:

إن مرحلة الحرب الباردة قد اتسمت سمات رئيسية منها التوتر الشديد في العلاقات السياسية بين القطبين، كما كان تزايد حدة سباق التسلح بين الكتلتين، كما شهدت هذه المرحلة تزايد حدة سياسات الاستقطاب الدولي حيث سعى كل من القطبين لاجتذاب أكبر عدد من شعوب العالم.[1]

نتيجة لأحداث العالمية التي واجهت بدأت دول حديثة الاستقلال تتطلع لدور حيوي في النظام العالمي يقوم أساسا على عدم الارتباط بأي من الكتلتين ومعارضة سياسة الحرب الباردة التكتلات والأحلاف العسكرية وتضع نهاية للسيطرة والهيئة الأجنبية بمختلف أشكالها و لم يكن ثمة خلاص من هذه الهينة إلا بحركة جديدة وأوسع تمثلت في ظهور حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز.[2]

إن هذه الضرورة الجديدة للحياد تعني ممارسة دول حديثة الاستقلال مظاهر العلاقات الدولية المختلفة والتعامل مع الحرب الباردة بصرف النظر عن مراكزهم في هذه الحرب الباردة، أو بمعنى آخر تجاهل ميولهم العسكرية والمذهبية لتحقيق التحرر السياسي والتخلص من التبعية التي تربطها ببعض الأطراف وفق تلتزم الدول المحايدة بمسؤوليات معينة اتجاه الحرب الباردة بالعمل على إيجاد العلاج الناجح لها بتحقيق سلام يقوم على العمل، باعتبار السلام ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الكبرى، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها في التنمية والرقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها وهو الضمان الأكيد لقدرة هذه الشعوب على الاستمرار في معركة التطوير والتحرير.[3]

إن الحياد الايجابي من الناحية السياسية هو أن تتبنى الدولة سياسة محايدة تبعدها عن الحرب الباردة وتكتلاتها، حتى تتمكن من القيام بدور ايجابي تحقق من خلاله تخفيف حدة التوتر الدولي

---

[1]- ممدوح نصار وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991 قسم العلوم السياسية (كلية التجارة)، جامعة الإسكندرية، ص ص 271-272.

[2]– هايل عبد المولى طشطوش : مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، الاردن، 2010، ص ص 224-225.

[3]- عيسى ليتيم : مرجع السابق، ص42.

ورفض المنازعات بطرق السلمية، والدول التي تأخذ هذه السياسة تلتزم ببذل الجهد للتوفيق بين الأطراف المتصارعة أو المتنازعة وتؤيد صاحب الحق في قضيته أعمالا بنظرية الحرب العادلة أو غير عادلة والرغبة في إتباع سياسة تبتعد عن النزاعات والحروب وتتخذ مبادئ الحياة والايجابي في الآتي:

1/ عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية وعدم الانحياز إلى أحد أطرافها في إطار الحرب الباردة.

2/ التعاون والتعامل مع كلا المعسكرين مع المحافظة على الاستقلال للدول المحايدة.

3/ المشاركة في حل النزاعات والمشاكل والأزمات الدولية مع مساندة الشعوب غير المستقلة وحديثة الاستقلال، ودعم الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها وإجراءات تنفيذها لصالح هذه الدول.[1]

إن انتهاج الدول الحديثة الاستقلال لهذه السياسة يوفرها قدر كافيا من الكرامة والحرية في علاقاتها بدول العالم عامة ودول الاستعمار خاصة، إضافة إلى إتاحة الفرصة للدول حديثة الاستقلال لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أن يكون هذا التعاون الدولي القائم على مبادئ الاستقلال والمساواة شرطا أساسيا ومبدأ التعايش السلمي يكون القاعدة الأساسية لإقامة العلاقات الدولية.

هذا إلى جانب أن هذه السياسة تجعل من الدول الأفرو أسيوية عاملا ملطفا لحدة الحرب الباردة وقوة فاعلة تستطيع أن تقدم خدماتها في الوقت المناسب للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة التي قد تؤدي بمعسكري الصراع إلى حرب لا تبقي ولا تذره، ولعل هذا ما ذهب عليه "نهرو" في خطابه أمام الكونغرس قائلا: "عندما تكون الحرية مهددة والعدالة في خطر وعندما يتم العدوان فإننا لا نريد ولا نستطيع البقاء محايدين، ونحن لسنا محايدين عندما يتعلق الأمر بالسلام.... أو اتجاه سيطرة إمبريالية... أو أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

وتشير هنا أن الهدف السلمي الذي تسعى إليه دول العالم الثالث هو الذي جعلها تبتعد عن منطلق التكتل مكتفية بتوحيد جهودها بوساطة التفاهم المتبادل والمواقف الموحدة والمؤتمرات المشتركة، وهو الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأن سياسة الحياد وعدم الانحياز ذات وجهين هما:

[1]- هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص ص230-231-232.

سلبي: هو رفض وتمرد بمعنى الامتناع عن الاشتراك في الأحلاف العسكرية وعدم الانحياز لعدم أطراف الحرب الباردة.

ايجابي: يتمثل في تجاوز الكتل ودمقرطة العلاقات الدولية، وإقامة السلام، وتشجيع ودفع التقدم الاقتصادي، وهذا موقفا سلبيا محايدا معزولا: إنما هو سياسة ملتزمة.[1]

1–أ–مؤتمر باندونغ (Lacomferemce De Bandung) :

مؤتمر تاريخي عقد في مدينة الاندونيسية ما بين 18–24 أفريل 1955 وقد حضرت 23 دولة افريقية وأسيوية، أما الدول الغربية فقد استبعدت منه كليا[2].

كما كان مؤتمر باندونغ أول مؤتمر لتأسيس الحركة الأفرواسوية كظاهرة مناهضة استعمار وكان أبرز المشتركين فيه الرئيس المصري جمال عبد الناصر والزعيم الهندي جواهر لالاهرو والرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنوا ولقد أخذت التوجهات التعاونية الأفرو أسيوية مدلولا جديدا مع ظهور سياسة عدك الانحياز[3].

أن فكرة باندونغ دخلت التاريخ وهي حية ترزق وولدت أفكار أمثل التي عبر عنها مؤتمر عدم الانحياز.

كما أن مؤتمر باندونغ يعد الواجهة الشكلية وأول تعبير صريح عن دخول القوى الإفريقية الأسيوية في التاريخ وفي حلبة النضال السياسي العالمي[4].

جاء مؤتمر باندونغ بناءا على توصيات بوقور في ديسمبر 1954 كما جمع هذا المؤتمر حضور حوالي 600 مندوب قدموا من مختلف الدول من قارة أفريقيا وآسيا قاسمها المشترك هو كونها دول متخلفة خرجت من الاستعمار[5].

كما أدركت الشعوب الإفريقية وشقيقاتها الأسيوية إن مواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية تتطلب توحيد الجهود. ولذا تميزت هذه الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بسلسلة من

---

[1] –كولار دنيال: العلاقات الدولية، تر: خضر خضر، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص 135–136.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 228.

[3] – هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص228.

[4] – مالك بن نبي : مشكلات الحضارة تأملات، ط2، دار الفكر، دمشق، 1423هـ–2002م، ص89–100.

[5] – أحمد سعيود : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2003، ص24.

المؤتمرات عقدتها الدول الإفريقية والأسيوية لبحث المشاكل المشتركة لهذه البلدان وكان مؤتمر باندونغ مؤسس لهذه الحركة وتثبيتها، والذي أسفر عن تكوين مجموعة عدم الانحياز.[1]

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في المؤتمر فقد وضعت مجموعة كولومبو شرطين أساسين:

الأول: أن تكون الدولة العضو تنتمي لإحدى القارتين لـــ آسيا وإفريقيا.

الثاني: أن تكون الدولة العضو مستقلة أي ذات سيادة.

إن هذين الشرطين غير كافيين وغير موضوعيين من الناحية السياسية فقصر باب العضوية في المؤتمر على بلدان آسيا وإفريقيا (الانتماء الجغرافي لقارتي آسيا وإفريقيا) فيه تجاهل لوضعية عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية التي تعاني من نفس الظروف التي تعاني منها بلدان آسيا وإفريقيا، كما أن الشرط الثاني يعتبر مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر على وجه الخصوص.

ورغم كل النقائص التي ظهرت على الإطار العام للمؤتمر والاختلافات التي سادت مناقشات خاصة مسألة الاستعمار وللانحياز.[2]

إلا أن المؤتمرون قد توصل والى اتخاذ قرارات هامة عبرت عن طموحات شعوب القارتين وبعود السبب في ذلك إلى وحدة الكفاح وكان مبدأ مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، هو الشعار الأساسي الذي اجتمعت حوله هذه البلدان متناسية ما قد يفرق بينها من أفكار وعوامل.[3]

وقد كانت لهذا المؤتمر عدة قرارات هامة تمثلت في مشاكل القارتين الإفريقية والأسيوية ووضع مبادئ جديدة لتدعيم العلاقات الدولية على أساس التعاون الحقيقي بين جميع الأمم دون تمييز وكانت هذه القرارات في النواحي التالية:

أ–أ/ في المجال الاقتصادي: وافق المؤتمر على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة الأسيوية، الإفريقية على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية وإمكانية التعاون مع دول أخرى خارج المنطقة.

---

[1]– عطاء الله شوقي الجمل وعبد الله الرزاق ابراهيم: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 1422–2002، ص432.

[2]– عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص45.

[3] –مالك بن نبي: فكرة الافريقية.... من مؤتمر باندونغ، المرجع السابق ، ص 123.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الأفرو أسيوية أكد المؤتمر على ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأفرو أسيوية عن طريق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول وتبادل المعرفة الفنية عن طريق إقامة مراكز للتدريب القومي والإقليمي.

الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص بالأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية، الطلب من المصرف الدولي للإعمار والتنمية[1].

منح نصيب أكبر من موارده للدول الأفرو أسيوية إنشاء مؤسسة مالية تعمل على منح المساعدات للبلدان الأفرو أسيوية وعلى تشجيع الاستثمارات فيها.

وأكد المؤتمر على ضرورة تنشيط التجارة ووسائل الدفع بما في ذلك اللجوء الى الاتفاقيات الثنائية، وتثبيت الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية عن طريق اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

كما ألح المؤتمر على أهمية تعديل أسعار النقل البحري وتطوير الطرق البحرية لتكون ملائمة لمصالح البلاد المشتركة.

أ-ب/ **في المجال السياسي**: كان مؤتمر باندونغ 1955 بداية لظهور الدول الإفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دورا ايجابيا بجانب الدول الأسيوية في القضايا العالمية فقد تضمن إعلان باندونغ الأسس السياسية الفلسفية التي تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها في وئام وسلام وإقامة العلاقات العالمية على أساس التعاون على مستوى واحد وليس فيه استغلال اقتصادي أو سيطرة سياسية كما اهتم المؤتمر أيضا بقضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التي عليها أن تعمل على التحرير من السيطرة الاستعمارية والقضاء على العلاقات الرئيسية القديمة التي كانت تتحكم فيما بها مجموعة قليلة من الدول في التوجيه العالمية وفي مستقبل البشرية، وتمكين البلاد الأسيوية –الإفريقية من المشاركة في مجلس الأمن، كما دعا المؤتمر إلى عمل نزع السلاح.[2]

أ-ج/ **في المجال الثقافي**: ركز المؤتمر على أهمية التواصل الثقافي، بوصفة أحسن وسيلة لزيادة التفاهم بين الشعوب، ونزولا عند هذه الأهمية كون المؤتمر لجنة لمناقشة المسائل المتعقلة بالتعاون الثقافي، وخلصت إلى اتخاذ عدة قرارات، إذ نصت على ضرورة إحياء التقارب الثقافي القديم بين

[1]– زنابلي عبد المنعم: تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1975، ص 145.

[2]– محمد فايق: عبد الناصر والثورة الافريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص ص43-54.

شعوب آسيا وإفريقيا، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية خاصة في الجزائر ومراكش وتونس.

وانتهى المؤتمر إلى إقرار المبادئ التاريخية العشرة التي عبر فيها عن قناعة بان التعاون المخلص سوف يساهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وهذه المبادئ هي:

1-احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

2- احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3- الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية.

4- احترام حق كل دول في الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى.

6- تجنب الأعمال والتهديدات العدوانية واستخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد.

7- تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية كالتفاوض أو التوفيق أو التسوية أو أي وسيلة أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

8- امتناع أي دولة عن ممارسة الضغط ضد غيرها من الدول.

9- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

10- احترام العدالة والالتزامات الدولية.[1]

أن مؤتمر باندونغ حين جمع عناصر بعض المشكلات العضوية التي تخص الشعوب الأفرو أسيوية، وحين عالج اتجاه هذه الشعوب قد انشأ في الواقع رأس المال الأوروبي لحضارة.

فكل حضارة تستلزم رأس مال أولي مكون من الإنسان والتراب والوقت فهي مركب من هذه العناصر الثلاثة الأساسية ولا بد من أن يركبها العامل الأخلاقي.

ولكن كل واقع اجتماعي في جذوره هو قيمة ثقافية معينة محققة في واقع الإنسان، وفي الإطار أو المنظر الإنساني الذي يحوطه هو شيء واحد.

[1]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص ص47-48

إذ فان تفكير في مشكلة الحضارة هو أساسا تفكير مشكلة الثقافية والواقع أنها ظفرت بهـــذا التفكير في باندونغ، وقد لاحظت هيئة اليونسكو في تقرير لها حين قالت" أزمة مع المـــؤتمرون في باندونغ نشر مجموعة من الدراسات في ميدان التربية عن المظاهر الثقافية في الـــبلاد المشـــتركة في المؤتمر.[1]

أن المؤتمرون في باندونغ من افريل 1955 لم يذهبوا ليضعوا حلولا لمشكلة الثقافية، ولكـــن الأحداث ذاتها حددت معنى ومحاولتهم فإذا جمعتهم قد أصبح تحقيق برنامج ثقافي معين في إطـــار الاجتماعات الإفريقية الأسيوية.[2]

فباندونغ قد لفت الانتباه إلى تعايش كهذا، ربما دون أن يحدد لنا المنهج فكل ما يرجى مـــن الثقافات التي مثلت في باندونغ، هو أن تتعايش وان تعمل متعاونة على طول المحور من طنجـــة إلى جاكرتا.[3]

أن مؤتمر باندونغ يعتبر يقظة تاريخية لآسيا وإفريقيا.

–يقدم إلى العالم الإفريقي الأسيوي صورة بارزة المعالم لا تمثل وحدة فقط ولكنها تمثل تنوعا أيضا واختلافا والوحدة التي تجمع بين أجزاء هذا العالم هي وجود الاستعمار الغربي الذي عانـــاه سكان إفريقيا واسيا منذ قرون وقد ذكر ممثلون عن الوفدين الإندونيسي والمصري" أننا نريد قبـــل كل شيء أن نمد شعوب شمال إفريقيا بمساعدة معنوية بمناسبة هذا المؤتمر.

–أهمية المؤتمر التاريخية هي في كونها قادة آسيا وإفريقيا وهم رجـــال يفهمـــون شـــعوبهم ويستطيعون أن يتكلموا باسمها أمكنهم من أن يجتمعوا بحرية ويتباحثوا في القضايا التي تهمهم جميعا وخاصة في مشكلة حقهم في التطور والرقي دون أي عرقلة في الميدان السياسي والاقتصادي.[4]

وعلى كل، فإن فكرة باندونغ قد دخلت التاريخ وهي تؤكد استقلال الشـــعوب الأفـــرو أسيوية السياسي والأدبي، كما ذكر السيد بانكار في مقالة لفتت الأنظار في الغرب، قال فيها:" أن

[1]– مالك بن نبي : فكرة الافريقية الآسيوية في مؤتمر باندونغ، المرجع السابق، ص ص141–142.

[2]– مالك بن نبي : مشكلة الثقافة، تر :عبد الصبور شاهين، ط4، دار الفكر، دمشق، 1420هـــ–2000م، ص98.

[3]– مالك بن نبي : مشكلة الثقافة، المرجع السابق، ص99

[4] –هاجر قحموش: التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المعاقل الدولية، منظمة الامـــم المتحـــدة نموذجـــا، مذكرة تمثيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص62.

مؤتمر باندونغ يعتبر التأكيد الأول الصريح لحق الشعوب الأسيوية والإفريقية في أن تدبر شـــؤونها الخاصة في نطاق استقلالها".[1]

إن مؤتمر باندونغ قد وضع برنامجا للنهوض بواقع العالم الثالث لكن تبقى مسألة تطبيقه على أرض الواقع أمر صعب، بالنظر إلى وضعية البلدان الأفرو أسيوية، لكنها تبقى مبـــادرة تســـتحق الاعتماد عليها في وقتنا الحاضر، خاصة أمام تحديات العولمة، والانفتاح العالمي فمن المؤســـف أن تذهب جهود باندونغ سدى، والعالم الثالث لم يجد حلا إلي من مشاكله لا الجوع ولا التخلف ولا التفكك التجارب الاشتراكية فيه تحولت أي ديكتاتوريات، والتجارب الرأسمالية إفساد كوني، في كل حال لم ينشأ فيه أي قطب دولي.[2]

1-ب-مؤتمر بريوني واتساع نطاق فكرة الحياد الايجابي:

عقد هذا المؤتمر بين الرؤساء تيتو ونهرو وجمال عبد الناصـــر في جزيـــرة بريـــوني التابعـــة ليوغسلافيا بعد مضي أكثر من عام على انعقاد مؤتمر باندونغ، ويعد بريوني حلقة وصل بين مؤتمر باندونغ وقمة عدم الانحياز الأول في بلغراد وساهم في نقل حركة عدم الانحياز إلى خارج آســـيا وإفريقيا نتيجة انضمام يوغسلافيا، وأصبح عدم الانحياز سياسة يمكن أن يعتنقها أي نظام سياسي بغض النظر عن العقيدة وأكد على أن سياسة عدم الانحياز لا تقتصر على الدول التي تخلصت من دائرة النفوذ الغربي ولكنها تشمل أيضا الدول التي تستطيع أن تتخلص من النفوذ السوفياتي أيضا.[3]

كما أن هذا المؤتمر ساعد على في تطوير هذه السياسية وبلورتها.

كما أن اشتراك يوغسلافيا مع الهند ومصر في هذا المؤتمر أكد سياسية عدم الانحياز عالميـــة وليست قاصرة على قارة معينة وهو اتجاه تكرس فيها بعد كما سنرى حيث تضم كتلـــة عـــدم الانحياز إلا أن دولا من جميع القارات.

كما جاءت قرارات مؤتمر بريوني مؤكدة لمبادئ باندونغ، كما طالبت بحظـــر التجـــارب النووية ومنح المزيد من المكونات للدول النامية وتعرضت القرارات أيضا لمشاكل الشرق الأقصى.

---

[1] -مالك بن نبي : فكرة الافريقية الاسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد الصبور شاهين المرجع السابق، ص 104.

[2] -يحي الكعكي : عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، ، دار عربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب ت ن) ، ص156.

[3]- سعد حقي توفيق : مبادئ العلاقات الدولية، ط5، دار وائل للطباعة ونشر بغداد، 1431-2010، ص ص321-322.

فطالب الزعماء الثلاثة بقبول الصين في الأمم المتحدة، وتعرضوا لمشاكل الوطن العربي فطالبوا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم كما أعلنوا استنكارهم للاستعمار الفرنسي في الجزائر وطالبوا بتطبيق حق تقرير المصير فيها. [1]

2) عدم الانحياز وفلسفتها السياسة:

لاشك أن اليقظة الأفرو أسيوية والوعي اليوغسلافي بطبيعة النسق الدولي، والتحاق أمريكا اللاتينية "كوبا" بالركب، ساهم في بلورة فكرة الحياد الايجابي التي تحدد منهاجها في مؤتمر باندونغ، وتطوريها إلى فلسفة سياسة الانحيازية ف تعامله مع القطبين في مؤتمر بلغراد عام 1961.

2–أ–مؤتمر القاهرة:

وفي المؤتمر التحضيري لمؤتمر بلغراد، عقد في القاهرة ما بين 5و12 جوان 1961إن عدم وجود تعريف رسمي يرجع إلى عدم اتفاق الدول غير المنحازة حول تعريف محدد لعدم الانحياز ففي المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد الأولى المنعقد في القاهرة في حزيران 1961لم يحصل اتفاق بين الدول التي حضرته حول التوصل إلى تعريف عدم الانحياز وكانت اندونيسيا من ابرز مؤيديه واتجاه أخر يعارض التوصل إلى تعريف محدد وكانت الهند من ابرز مؤيديه إذ كانت هذه الأخيرة ترغب في تفسير عدم الانحياز بطريقة أكثر تحررا كي لا يتحول إلى مفهوم جامد ولكي يتمكن من الانتشار إلى مزيد من الدول ومع ذلك كانت الهند ترغب في تحديد معايير لعدم الانحياز يمكن على أساسها دعوة الدول التي ترغب في المشاركة في مؤتمر القمة التأسيسي في بلغراد ولما كان الرئيسان تيتو وعبد الناصر يعملان على جعل المؤتمر مقتصرا على الدول التي اتبعت بعض المبادئ المحددة فقد استقر الرأي على تحديد معايير لعدم الانحياز والتي تمثل حتى اليوم التعريف الرسمي لعدم الانحياز من قبل دولة الحركة وهذه المعايير هي[2]:

1–يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة .والحقيقة إن هذا المبدأ لا يشتمل على تعريف لهذه السياسة فهو كمن فسر الماء بالماء بعد جهد وعناء .أكثر من ذلك فهو

[1]– محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص88.

[2]– سعد حقي توفيق: المرجع السابق، ص ص303–304.

يبدو كأنما خلط بين الواقع والنية إذا نفهم منه على انه يكفي أن تعلن دولة نيتها في إتباع سياسة عدم الانحياز لتعتبر مؤمنة بها بغض النظر عن سلوكها الدولي في الواقع العملي.

2-يجب أن تؤيد الدولة الغير المنحازة حركات الاستقلال القومي قد كان هذا المبدأ عند وضعه في مطلع الستينيات مبدأ أساسيا إذ يتطلب من الدول اللامنحازة في الصراع القائم بين المعسكرين أن تخرج عن حيادها أم عدم انحيازها وأن تنحاز في الصراع القائم بين المستعمرين والأقاليم المكافحة من أجل حريتها إلى جانب هذه الأخيرة بل لعل في هذا المبدأ مايبين الفرق بين الحياد الايجابي (عدم الانحياز) والحياد الدائم (القانوني) كحياد سويسرا والنمسا فالحياد الدائم واجب الممارسة في جميع النزعات المسلحة بما فيها حروب التحرير لذا فهو في نظر اللامنحازين حياد سلبي إما الحياد الايجابي فلا يرى في حالات حروب التحرير بل انه يحتم على معتنقيه النضال فيها ضد الاستعمار غير انه بعدما تغير الاتجاه العام في الأمم المتحدة مع مطلع الستينيات لصالح حروب التحرير فقد هذا المبدأ في ري خصياته إذا أصبح مطلوبا من كل دول الأعضاء منحازة أو غير منحازة أن تساعد في حروب التحرير لان تصفية الاستعمار في راي هؤلاء أضحت من الأهداف الواقعية للأمم المتحدة وهذا الرأي سليم نظريا فحسب .أما عمليا فان الدول غير المنحازة فقط هي التي تطبق هذا الهدف الواقعي للأمم المتحدة في حين لا تطبقه الدول الأخرى وخاصة المعسكر الغربي إلا بالكلام وإلا فمن يحمي إسرائيل وجنوب إفريقيا وروديسيا ويقف في وجه حركات تقرير المصير في العالم .[1]

3- يجب أن لا تكون الدولة العضو في حلف عسكري جماعي في نطاق الصراع بين الدول الكبرى وهذا المبدأ مازال أساسيا وهاما لان عدم الانحياز كفلسفة سياسية ما قامت إلا كردة فعل مباشرة لوقوع العالم في حمأة الحرب الباردة بن العملاقين الكبيرين عبر أحلافهما المتضادة وعلى هذا الأساس فان الدولة لا تكون غير منحازة إذا انخرطت في حلف عن هذه الأحلاف مثل حلف الأطلسي وحلف المعاهدة المركزية وحلف جنوب شرق أسيا وحلف وارسو غير أن هذا المبدأ فيما يرى الكتاب لايعني عدم السماح في الدول غير المنحازة بان تكون فيما بينها أحلاف عسكرية خاصة بها لدفاع عن أمنها فالدول العربية وهي من أقطار عدم الانحياز مرتبطة كما رأينا في اتفاقية الدفاع المشترك والتعامل الاقتصادي ومع هذا لم يقل احد أنها بذلك فقدت انحيازها لان هذا

[1] محمد عزيز شكري: مرجع سابق،ص ص 90-91

الحلف العربي يرى انه مرتبط بالصراع بين المعسكرين بل مرتبط بين القومية العربية والاستعمار الصهيوني الذي لا يقف حلفا غربي كالحلف الأطلسي بعيدا عنه كذلك القول فيما إذا عقدت جماعة من الدول الإفريقية تحالفا عسكريا جماعيا في ظل منظمة الوحدة الإفريقية أو خارجها.

ولكن عقدت مجموعة من الدول غير المنحازة تحالفا جماعيا مع الدول منحازة حتى ولو لم تكن من الدول العملاقة فان ذلك ينفي عنها صفة عدم الانحياز لان الأطراف الأخرى في التحالف منحازة وبالتالي يمكنها جر الدولة غير المنحازة لخدمة دولة عملاقة [1].

4- يجب أن لا تكون الدولة في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى وهذا المبدأ على وضوحه فقد كثيرا من أهميته وخاصة بعدما أبرمت ثلاث دول غير منحازة اتفاقيات ثنائية مع دولة كبرى مصر الهند العراق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي وألغيت من طرف واحد فيما بعد .وقد صرحت هذه الدول بعد تعاقدها إن ما قامت به لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز بل إن المادة الرابعة من المعاهدة الهندية السوفييتية تؤكد إن الاتحاد السوفياتي "يحترم سياسة عدم الانحياز التي تطبقها الهند.

ويؤكد مرة أخرى إن هذه السياسة تشكل عاملا هاما للحفاظ على سلام العالمي والأمن الدولي ولتخفيف من حدة التوتر في العالم" .

5- يجب أن لا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها وهذا المبدأ كما يرى بعضهم يكتنفه الغموض.

فهل منع إقامة قواعد عسكرية مطلق ينصرف إلى جميع القواعد العسكرية الأجنبية أم يقتصر على القواعد التي تقيمها الدول المنحازة.

والواقع ما يستخلص من المبدأين الثالث والرابع يفيد بان المقصود بالقاعدة العسكرية هنا القاعدة التي تقيمها دولة منحازة فحسب وثمة شرط لاعتبار وجود مصل هذه القاعدة في أراضي دولة غير منحازة خروجا بها عن مبدأ عدم الانحياز، ونعني كون مثل هذه القاعدة العسكرية قد أقيمت برضا الدولة غير المنحازة أما إذا كانت قد أقيمت فرضا عليها فلا خروج عن المبدأ من جانبها.

[1]– محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص ص92-93.

فالقاعدة الأمريكية "في مدينة غوانتانامو"، في كوبا قبل قيام الثورة فيها وظلت مفروضة على هافانا فرضا لا تعني مثلا أن كوبا خالفت سياسة عدم الانحياز.

2–ب–مؤتمر بلغراد:

وجاء انعقاد المؤتمر التأسيسي حركة عدم الانحياز في بلغراد في أول ديسمبر 1961 لحضور ممثلو 25 بلد 11 دولة افريقية، 11 دولة أسيوية ودولة أمريكية لاتينية كوبا ودولتين أوروبيتين " قبرص، يوغسلافيا" كما مثلت ثلاث دول أخرى بمراقبين "بوليفيا، الإكوادور، البرازيل".

وفي خطة الافتتاح القي الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو خطابا يشرح فيه الوضع وأشار إلى إمكانية تحول الصراع في الحرب الباردة إلى حرب مدمرة في أية لحظة، ثم طالب بضرورة تصفية الأحلاف العسكرية القائمة وحل النزاعات بواسطة هيئة الأمم المتحدة وأضاف تمه على الدول الكبرى أن تعي مصير الإنسانية لا يمكن أن يبقى رهن مزجيتها وعن أهداف المؤتمر أوضح أنه ليس من أهدافه الانحياز أو تشكيل كتلة ثالثة.... ثم دول العالم جميعا أن نعمل على تخفيف حدة الصراع الدولي وان تسعى من اجل التعايش السلمي ...ثم أشار إلى أن الهوة بين الدولة المتقدمة والدول النامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية بدون أي شروط مسبقة، وبتكثيف التعاون الاقتصادي والفني مع الدول النامية باعتبار ذلك مصلحة مشركة للطرفين وأثناء المناقشات طرحت ثلاث تساؤلات حول مفهوم عدم الانحياز تدور أساسا حول[1]:

–هل رسالة عدم الانحياز تتركز أساسا في محاولة النزاع بين الشرق والغرب أم أنها تتصرف إلى الدفاع عن استقلال الدول المؤمنة حسب؟.

–هل تتصرف سياسة عدم الانحياز للدفاع عن المجتمع الدولي. ككل؟.

–هل رسالة عدم الانحياز في حاجة إلى إقامة تنظيم دولي لتدعيمها أم عليها أن تبقى في مرحلة المؤتمرات الدولية؟

أما بخصوص التساؤل الأول فقد كان التيار هو التوسط لحل النزاع بين الشرق والغرب، كان يدخل في صميم رسالة عدم الانحياز أي الحفاظ على الرسالة التوفيقية وأما التساؤل الثاني فقد

[1]-أحمد مفتاح البقال: حركة عدم الانحياز (نشأتها ...مؤتمراتها وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة)، (د د ن)، القاهرة ، 1980، ص111.

رأى عدد من الدول بان السلام العالمي يقوم قبل كل شيء على العلاقات الدولية بين القطبين وان لسياسة عدم الانحياز دور فعال في توطيد السلام.

ما فيها يتعلق بالتساؤل حول ما إذا كان من المستحق إقامة تنظيم دولي يضم دول عدم الانحياز بدل من بقائها مبعثرة، فقد رفضت أغلبية الدول رأي يوغسلافيا بإنشاء منظمة داخلية تقوم على سياسة عدم الانحياز، وتمسكت به إن من خصائص المبدأ عدم الارتباط تكتلات فإذا هي أقامت تكتلا خاصا بها فإنها تكون قد وقعت في تناقض مع نفسها وقد سجل المؤتمر في قراراته عدم الأخذ بإنشاء منظمة دولة لدول عدم الانحياز.

فردود الفعل إزاء النتائج هذا المؤتمر فإنني استنتج من التعاليق الصادرة اختلاط وتضارب أراء المعلقين فالكتاب الغربيون اعتبروا إن نتائج المؤتمر جد متواضعة ووصفت صحف الصين مؤتمر بلغراد بأنه مجرد ستار لتغطية تبعية تلك الحركة للامبريالية العالمية.

والجدير بالذكر مؤتمر بلغراد كان بداية لبلورة جهود حركة عدم الانحياز من خلال لقاء سياسي على مستوى القمة ابرز للعالم وجود مجموعة من الدول تسعى دون توان ولا تأخير أو مماطلة لتصبح مؤثرة بل وموجهة للإحداث الجارية على المسرح الدولي وذلك بهدف صيانة السلام العالمي وتثبيت الأمن الدولي في إطار المواثيق والمعاهدات الدولية وعلى الأخص منها ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهوية والقارية وبالإضافة إلى هذا فان مؤتمر بلغراد يعتبر من جهة أخرى خطوة تنظيمية ذات أهمية كبرى في نطاق سياسات دول العالم الثالث وعلى الأخص الدول الأفرو أسيوية في الستينات[1].

إن هذه الإجابات عبر بحق عن فلسفة الحياد الايجابي الرامية إلى التأسيس لمجتمع دولي يسوده التعاون المثمر بين مختلف الأجناس، بصرف النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية والسياسية في إطار احترام حقوق الإنسان، ولعل ما تضمنه البيان الختامي لمؤتمر بلغراد والذي جاء فيه ما يلي:

-فإن الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

حق كل دولة في الاستقلال وحرية التعرف بمواردها.

إدانة أعمال القمع العسكرية التي تتعرض لها الشعوب التي ما تزال تكافح من حريتها واستقلالها، والاعتراف هنا بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وضرورة عودة هذا الشعب إلى

[1]- أحمد مفتاح البقال: المرجع السابق، ص115.

أرضه، واستنكار الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأرض والشعب الفلسطيني، كما سجل المؤتمر ضرورة استكمال الاستقلال الجزائري في هذا الصدد[1].

-استنكر المؤتمر التمييز العنصري بكل أشكاله.

أكد على ضرورة التحرك الايجابي والعمل السريع لنزع السلاح وتحريم التجارب النووية ومناشدة كل من الرئيس وزراء الاتحاد السوفيتي "نكيتا خروتشوف" والرئيس الأمريكي "جون كينيدي" للتخلي عن سياسة الحرب الباردة والدخول في التفاوض من اجل نزع السلاح.

أما برز النتائج التي خرج بها المؤتمر:

- كانت قرارات وتوصيات المؤتمر بمثابة تدعيم للتضامن الأفرو أسيوي وذلك نتيجة التمثيل المناسبة المتوازي بين قارتي أسيا وإفريقيا حيث بلغ عدد الدول المشاركة في هذا المؤتمر إحدى عشرة دولة افريقية إلى جانب إحدى عشرة دولة أسيوية
- أثار المؤتمر الانتباه إلى خطورة التفاوت الاقتصادي والصناعي بين شمال العالم وجنوبه وكان هذا الموقف تمهيدا للمؤتمر الدولي الأول للتنمية الاقتصادية الذي احتضنته القاهرة في عام 1962[2].

[1]- بروز تيتو يوسيب: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة ونشر، بلغراد، 1979 ، ص، ص10- 12-18.

[2]- أحمد مفتاح البقال: المرجع السابق، ص، ص 112-116.

3) موقف قوى الصراع الدولي من الكتلة الافرو أسيوية وحركة عدم الانحياز

3–أ–موقف الاتحاد السوفياتي من الكتلة الأفرو أسيوية وعدم الانحياز:

لقد أنكر الاتحاد السوفياتي إمكانية طريق ثالث خلال فترة حكم ستالين واعتبرت هذه الحركة بمثابة شبه مستعمرات تحركها الدول الاستعمارية سابقا، إن الانشقاق اليوغسلافي عن الاتحاد السوفيتي قد ساهم في زيادة الخوف من قيام عدد من الدول بقطع صلاتها مع الاتحاد السوفيتي، ولكن تبني الاتحاد السوفيتي لمسألة التعايش السلمي من 1955 ومساعيه لتوفيق مع يوغسلافيا عدل الكثير من أفكاره وبدون شك كان للإدانة التي تعرض لها السوفييت في باندونغ اثر لا يمكن نكرانه في دفع عجلة تغيير سياساته وتحت هذا الإطار قام كل من خروتشوف وبولكانين بزيارة بعض دول أواخر عام 1955 ولكن كان للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في 1956 تأثير هام على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية حينها تم الاعتراف بالدور الفعال الذي تلعبه دول أسيا وأفريقيا، إن التماثل في الأهداف بين هذه الدول ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام ومعارضة الحروب يشكل احد جوانب التقارب بين الاثنين ومنذ ذلك الوقت اخذ السوفيت يؤيدون البرجوازيات الوطنية التي تمارس دورا ايجابيا في حركة التحرر وقام في 1960 وخلال مؤتمر الأحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو بتقديم الدعم المبدئي إلى البلدان.[1]

كما بدأ كل من العملاقين يفتح عينه على ما يمكن يفيده من سياسة عدم الانحياز التي اعتنقتها الدول الأخرى فقد وجد السوفيات فيها ما يساعد الدول الأسيوية الإفريقية على الخلاص من الاستعمار الغربي وانتهاج سياسة حرة.[2]

ومما شجع السوفيت على دعم بلدان عدم الانحياز هو الصراع الصيني– السوفياتي وقطع الطريق على الغرب لتحقيق أية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري وتصوت إلى جانب هذه القضايا في الأمم المتحدة فهذا وبدون شك فان الدول الحديثة تشعر بأنها أكثر قربا من الاتحاد السوفياتي سياسيا واقتصاديا عن الغرب وكان السوفيت أكثر وثوقا لدول عدم الانحياز وقد بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين

[1]- سعد حقي توفيق: المرجع السابق، ص ص 323–324.

[2] – محمد عزيز شكري: المرجع السايق، ص89.

الاتحاد السوفياتي وعدم الانحياز بسبب العودة إلى سياسة إقامة الأحلاف لاسيما في أسيا وإفريقيا بعد زيارة حلفائه في هذه المناطق[1].

3–ب–موقف الولايات المتحدة من الحركة الأفرو أسيوية وعدم الانحياز:

لقد كان اهتمام الكتلة الغربية في ظل صراعها مع الشرق هو إبعاد دول العالم الثالث عن دائرة النفوذ السوفياتي أو ما يسميه المفكرون الغربيون "الزحف الشيوعي" لذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة خلال السنوات الخمسينات لقبول خط سياسي مستقل والذي هو في نظرها إضعاف المعسكر الغربي، ولهذا فهي عارضت في البداية الحركة الأفرو أسيوية، حيث أدان جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا الأسبق" سياسة عدم الانحياز.

واعتبرها أخلاقية وقصيرة النظر، معتقدا انه من الوهم بان بلد ما قادر على ضمان أمته عندما يكون غير مكترث بمصائر الآخرين، و لم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وجه بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور ونائبه تشارد نلسون.

والملاحظ أن المعارضة الغربية وخاصة الأمريكية لسياسة الحياد الايجابي لم تتوقف عند مستوى الإدانة.

بل حاولت الضغط على الدول المحايدة لإدخالها في أحلافها العسكرية على نحو ما حدث بعد أزمة قناة السويس، فقد حاولت سنة 1956 بعد الهزيمة الفرنسية الانجليزية الإسرائيلية في قناة السويس تطبيق مبدأ إيزنهاور، المتمثل في سياسة ملئ الفراغ والذي سعى دالاس لتطبيقه عن طريق الضغط على بلدان المنطقة للدخول في حلف بغداد إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.

ومع مجيء الرئيس كينيدي إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حدث تحول كبير في سياسة هذه الأخيرة تجاه سياسة الحياد الايجابي فقد اعترف كينيدي بالعطاء الايجابي الذي يمكن أن تقدمه عدم الانحياز لحل المشكلات العالمية، خاصة بعد أن تأكد له بان عدم الانحياز لا يساوي وبشكل تلقائي خطا مواليا للشيوعية.

والواقع أن هذا التطور في الموقف الأمريكي لم يطهر حيال عدم الانحياز إلا بعد حدوث التعايش بين الشرق والغرب، وتفاقم النزاع الصيني– السوفياتي.

[1]– سعد حقي توفيق : المرجع السابق، ص ص 324 –325.

ويمكن إرجاع هذا التحول إلى حيوية هذه البلدان بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فقد كانت تربطها علاقات تجارية واسعة مع عدد كبير من بلدان هذه الحركة، فحجم تجارتها مع هذه البلدان يبلغ عشرات أمثال حجم تجارة الاتحاد السوفياتي معها أما بالنسبة لمعوناتها فكانت تبلغ أربعة أمثال المعونات السوفياتية ويضاف إلى ذلك ازدياد الحجم التصويتين لبلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة.

ومع ذلك ينبغي التأكد على أن التعبير في الموقف الأمريكي تكتيكي سطحي، إذ لم يعترف لدول عدم الانحياز بحق التصرف كلاعب جماعي في السياسة الدولية.

ويتضح مما سبق أن التغيرات التي طرأت على مواقف الكتلتين إزاء سياسة الحياد ما هو إلا موقف تكتيكي فرضه موازين وقوى دولية تتجلى أساسا عن تنبه المعسكرين إلى الفوائد التي يمكن الحصول عليها من إجراء احتواء هذه الدول، فقد وجد السوفيات فيما ما يساعد الدول الأفرو أسيوية على الخلاص من الاستعمار الغربي وانتهاج سياسة حدة، في حين وجد الأمريكيون فيها ما يساعد هذه الدول على مكافحة الشيوعية أو عدم الانزلاق نحو المعسكر الشرقي كما تبين لموسكو وواشنطن معا أن دول عدم الانحياز يمكن أن تلعب دور الوسيط في حل بعض الخلافات التي قد تتدخل بينهما، فالدور الذي لعبته الهند في إنها الحرب الكورية.

وفي عقد اتفاقات جنيف الخاصة بالهند الصينية يدل على أن سياسة عدم الانحياز، ليست تلك السلبية وليست مجرد حياد بين الباطل والحق بل تتجاوز ذلك للوقوف إلى جانب الحق كما تراه الدولة المحايدة وليس كما تراه الدول الكبرى ومهما يكن من أمر فإن محاولة الكتلتين الاحتواء الحركة قد باءت بالفشل في وقت زادت فعالية دورها في المحافظة على السلام [1].

[1]– مرزاق مختار: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961–1983) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص، ص 130–132.

الفصل الثاني

الكتلة الافرو-اسيوية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

1 : موقع القضية الجزائرية في المؤتمرات الافريقية – الاسيوية .

أ :مؤتمر باندونغ

ب: مؤتمر القاهرة

ج : المؤتمر الإفريقي الثاني تونس

2 : الكتلة الأفروأسيوية و تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

أ :مبررات رفض فرنسا إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة

ب: ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة

3 : أشكال الدعم العسكري و الاقتصادي للثورة الجزائرية

أ : الدعم بالأموال و الأغذية

ب: الدعم بالسلاح

1) الكتلة الأفروأسيوية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

أ/ موقع القضية الجزائرية في المؤتمرات التضامن الأسيوي–الأفريقي:

تركزت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاقة الاولى للثورة على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي وجعلها في نفس مستوى الأهمية الذي تحظى به كال من قضيتي تونس ولمغرب، وتحقيقها لهذه الغاية عملت جبهة التحرير الوطني على طرح القضية طرح الجزائرية على بلدان وشعوب إفريقيا وأسيا، انطلاقا من خلفيات تاريخية حضارية، وأفاق مستقبلية تسعى شعوب القارتين إلى تحقيقها فإلى أي مدى وفقت في ذلك ؟

أ-1- مؤتمر باندونغ:

انعقد أول مؤتمر أفريقي آسيوي " باندونغ" في الفترة الممتدة ما بين 18-24 أفريل 1955 بمدينة جاكرتا العاصمة الاندونيسية مثل الجزائر في هذا المؤتمر وفد بصفة ملاحظ، وقد شارك ضمنه وفد مشترك ضم ممثلين عن تونس والمغرب الأقصى.

قدم هذا الوفد مذكرة شرح من خلالها الوضع المتدني المأساوي الذي تعاني منه شعوب شمال إفريقيا مع ملحق يخص القضية الجزائرية طالب الاعتراف بالبلدان الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) بحق تقرير المصير، كما قام الوفد بعدة أنشطة تمثلت في التعريف المؤتمرين بالوضع المأساوي للشعب الجزائري وإبراز هدف الشعب بتحرير البلاد[1] .

صادق مؤتمر باندونغ. بخصوص كفاح الشعوب المغرب العربي على لائحة جاء فيها بالخصوص {إن مؤتمر الدول الآفروآسيوية يؤيد حقوق شعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها }.

وعلاوة على هذا أشارت اللائحة {أن الدول المساهمة في المؤتمر تلتزم بتقديم مساعداتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من اجل استقلالها}وبالفعل تجلت المساعدة المحسوسة التي وعد بها المؤتمر في الخطاب الذي تسلمه الأمين العام من أربعة عشر دولة افريقية وأسيوية بعد ثلاث

[1]– فايزة جبلي و كريمة بالعباسي: الدبلوماسية الجزائرية 1954-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة التعليم الثانوي، قسم التاريخ والجغرافيا، بوزريعة الجزائر، 2008، ص24.

أشهرمن انعقاد المؤتمر بتاريخ 26 جويلية 1955، طالبت فيه إدراج القضية الجزائرية في جـــدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة كما سبق الإشارة إلى ذلك[1].

فكان باندونغ هو الانطلاقة الحقيقية لنشاط الجبهة وأهم نتيجة له أنه فتح أبواب المنظمـــات الدولية و في مقدمتها الأمم المتحدة أمام جبهة التحرير الوطني وبعد ثلاث أشهر من انعقاد المؤتمر قدمت 14 دولة لائحة للأمم المتحدة من مجموع الدول الآفروآسيوية تطالب بـــإدراج القضـــية وكان تدويل القضية بداية معركة دبلوماسية[2].

وقد تكتلت الدول الإفريقية والأسيوية حول هذه المبادئ وصارت تنظر إلى المشاكل الدولية من خلالها وتقترح الحلول على أساسها، إن مؤتمر باندونغ كان منبر للشعوب المستضعفة الراغبة في العيش في هذا العالم بسلام وحرية كاملة ومنها الشعب الجزائري حيث إن مؤتمر باندونغ كان أول منبر عالمي دخلت عن طريقه القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية [3].

طرحت القضية الجزائرية مع مؤتمر باندونغ 1955 حيث تم طرحه بعد بضعة أشهر مـــن اندلاع ثورة أول نوفمبر وكان في هذا المؤتمر أول حضور جزائري في الميدان الدولي فهذه الأرضية التي مهدت بامتداد تدويل القضية الجزائرية على المستوى الخارجي .

وتم إدراج القضية الجزائرية في منابر هيئة الأمم المتحدة في 01 أكتوبر 1955 وكان هـــذا التاريخ هو التسجيل الرسمي لها [4].

كما إن مؤتمر باندونغ يعتبر انقلابا في الأوضاع السياسية وفارقا بين العالم القديم و العـــالم الحديث، كما أنه يمثل ثلاثة أرباع الأرض ويمثل قوى المستقبل هذا المؤتمر قرر الاعتـــراف بحـــق الشعب الجزائري في حريته والمنادات بالإستقلاله ويقرر وجوب التضامن حوله.

---

[1]- أحمد سعيود : المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2]- غربي الغالي :فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، ط1، دراسة في السياسة و الممارسات، الجزائر، 2009، ص ص482-485.

[3]- عامر الهادي :الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في إفريقيا من خلال جريدة المجاهد (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إفريقيا جنوب الصحراء، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014، ص95.

[4]- مريم الصغير :المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص ص 250-253.

ومن خلاله استطاعت هيئة الأمم المتحدة أن تقرر 1955 إن قضية الجزائر المجاهدة ليست قضية فرنسية بحتة حسب ادعاء فرنسا بل هي قضية أمنية وأن لهيئة الأمم المتحدة حق دراستها وفحصها وحق إصدار التوصيات بشأنها[1]، وأثر صدور قرارات مؤتمر باندونغ بشأن القضية الجزائرية جن جنون السلطات الاستعمارية بحيث اعتبرها "ادغافور" من خلال تصريح أدلى به أنها قاسية و جارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا بشمال الإفريقي فالمؤتمر قد خص قضية القطر الجزائري و الحال إن هذا القطر جزء لا يتجزأ من فرنسا، رغم هذا الموقف الفرنسي الدال أن جبهة التحرير الوطني عملت على تكثيف نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الآفروآسيوي من أجل إسماع صوت القضية [2].

أ -2-مؤتمر القاهرة 1957:

يعد مؤتمر التضامن الأسيوي الإفريقي الذي جرى في القاهرة من 26 ديسمبر1957إلى 01 جانفي1958 امتداد لباندونغ وتجديد لتمتين الروابط بين قارتين متضامنتين في كفاحهما ضد الاستعمار[3].

إن المندوبين الذين حضروا المؤتمر جاءوا مدفوعين بحرارة الشعوب المتحمسة للاستقلال والحرية و بمثل هذه المشاعر تتغذى ثورات الشعوب المستضعفة التي تواجه قوات ضخمة يدعمها الحلف الأطلسي[4].

وقد بلغ عدد الأقطار الإفريقية التي مثلت في المؤتمر 19 قطرا وتولت مصر مسؤولية الاتصال بالتنظيمات الإفريقية المختلفة لحضور هذا المؤتمر، فقد كانت القاهرة العاصمة السياسية لحركات الاستقلال في القارة والقاعدة الأساسية لتحرير إفريقيا وكان هذا هو السبب الذي من اجله اختيرت القاهرة مكانا لانعقاد هذا المؤتمر كما كان أيضا هو السبب في اختيارها لتكون مقرا للسكرتارية الدائمة لمؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية .

---

[1]- توفيق المدني: هذه الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص239.

[2]- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1961، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص15.

[3]- فايزة جبلي وكريمة بالعباسي : الدبلوماسية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ ثانوي، مرجع سابق، ص25.

[4]- عامر الهادي: مرجع سابق، ص 97.

وهكذا أصبحت القاهرة نقطة التقاء بين أسيا وإفريقيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضا بفضل واقعها السياسي[1].

أن أهم قرار خرج به المشاركون في المؤتمر هو إنشاء مجلس دائم لشعوب إفريقيا وأسيا ومكتب دائم لهذا المجلس ومهمته تنفيذ القرارات والتوصيات التي صادق عليها المؤتمر وتوثيق الروابط بين لجان التضامن التي أنشأت من جهة أخرى يقوم المكتب الدائم بتعيين تاريخ المؤتمر القادم كما أنشأ منصب كاتب عام دائم ينتخب في أول مارس 1958 وقبل ذلك يقوم بالكتابة الدائمة ممثل مصري يساعده في ذلك نواب ومن بينهم ممثل عن الجزائر[2].

لقد خص المؤتمر الجزائر بلائحة دعم ومساندة ضد الاستعمار الفرنسي لما يعانيه الشعب في كفاحه الدائم ضد الاستعمار وكذلك تنديدا بردة الفعل الفرنسية الرافضة للحوار مع ممثلي الشعب الجزائري والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني وأهم ما جاء في هذه اللائحة:

يندد المؤتمرون بالحرب الاستعمارية والتعذيب الذي يطال الشعب الجزائري من طرف قوات الاستعمار الفرنسي.

المطالبة بإطلاق سراح القادة الخمسة وجميع المساجين الوطنيين الجزائريين الموجودين في السجون الفرنسية.

مطالبة الشعوب الأسيوية والإفريقية بدعم الثورة الجزائرية عن طريق المظاهرات الحملات الصحافية[3].

الدفاع عن قضية الجزائر العادلة في المحافل الدولية وأمام الهيئات العالمية.

كما أوصى المؤتمر اعتبار 30 مارس 1958 يوما للتضامن[*] مع الجزائر وناشد جميع الحكومات الإفريقية الأسيوية للدفاع عن استقلال الجزائر[4]. في المنظمات الدولية ومحاولة التأثير

---

[1]– محمد فابق:عبد الناصر و الثروة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص54-55.

[2]– عامر الهادي: مرجع سابق، ص 97-98.

[3]– خميسيه جدعون و آخرون : علاقة مصر بالثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، قسم العلوم الإنسانية، جامعة تبسه، 2011، ص 57.

*–أنظر الملحق رقم01و02، ص ص 66 - 67

[4]–عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، (د ط)، منشورات قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 123.

على فرنسا لإنهاء حرب الجزائر و على الحكومات الغربية وقف مساعدتها لفرنسا وعلقت جريدة المجاهد في هذا المقال بعنوان "مؤتمر الحرية بالقاهرة شعوب إفريقيا وأسيا تعزز معسكر الحرية [1]".

لقد عمل مؤتمر القاهرة بكل ثقله لطرح القضية الجزائرية ومن هذه اللقاءات و المؤتمرات التمهيدية عرفت القضية تطورا ونجاحا دبلوماسيا .

كما أصبحت القضية الجزائرية في مقدمة القضايا الدولية التي طرحتها الجمعية العامة.

أ-3-المؤتمر الإفريقي الثاني تونس 25-31 جانفي 1960:

انعقد في الفترة الممتدة من 25-31 جانفي 1960 انعقد في تونس لشعوب الإفريقية وحضرته هيئات مختلفة في البلاد الإفريقية و اصدر قرارات هامة باستنكار موقف فرنسا في الجزائر[2].

حضرت هذا المؤتمر وفود تمثل النقابات و الهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية وناقش التطورات التي طرأت على القاهرة منذ انعقاد مؤتمر أكرا في ديسمبر 1958 ودعا المؤتمرات إلى الوحدة الإفريقية لتواجه شعوب القارة مشاكلها بيدا واحدة [3].

وكان 1960 حافل بنشاط الدول الإفريقية وتمثل هذا النشاط في تبادل الزيارات بين القادة الأفارقة منها زيارة الملك محمد الخامس* (ملك المغرب) لمصر وكانت الزيارات فرصة لتبادل الآراء بخصوص القضايا المشتركة [4].

كان مقر هذا المؤتمر مدينة تونس في الفترة الممتدة 25-31 جانفي 1960 وكان انعقاد هذا المؤتمر يرجع إلى إحدى التوصيات التي كان المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية بأكرا قد أقرها.

واجهت هذا المؤتمر العديد من التحديات ليجد لها حلول ما يتعلق بالقضايا الإفريقية والنهوض بمستوى التفاهم والوحدة بين الدول الإفريقية وتطوير الطرق والأساليب التي تمكن

---

[1]- فايزة جبلي وكريمة بلعابس: المرجع السابق، ص 25.

[2]- شوقي الجمل : فكرة التضامن الإفريقي الأسيوي و أثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص 189.

[3]- شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : المرجع السابق، ص 435.

* **محمد الخامس:** هو ملك المغرب الأقصى عاد جلالته إلى وطنه يوم 15-11-1955بعدان نفاه الاستعمار وعاد إلى اشتغاله بمقابلة الوفود من الخارج و الداخل، انظر احمد بن شعيب الجر ناعي: موسوعة مشاهير رجال المغرب، مج5، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1933، ص ص19-20.

[4]- يحي جلال: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، ج2، ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 432.

إفريقيا من التحرر من الاستعمار والعبودية وكذا تطوير فكرة إنشاء مجتمع إفريقي واحد وذلك بتدعيم فكرة خلق ولايات متحدة من اجل خدمة شعوب هذه القارة [1].

وفي 15 أبريل 1960 احتضنت تونس الاحتفالات بيوم إفريقيا وكل الحركات الوطنية والتقدمية في العالم على اعتبار انه يوم تضامن إنساني ضد الاستعمار الذي يعتبر عدو البشرية وبالتالي كان الحضور الجزائري قويا في هذا اليوم العالمي رفع صوت القضية الجزائرية مدويا في سماء تونس متحديا جبروت فرنسا وبهذه المناسبة القي السيد "محمد يزيد" وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة محاضرة في ملتقى الشباب الإفريقي بتونس وذلك في 13 ابريل 1960 ركز فيه على كفاح الشعب الجزائري و اعتبره كفاح إفريقيا وانتصاره لكل شعوب القارة الإفريقية و لا يخص الجزائر وحدها، وقد حملت هذه الندوة العالمية شعار "دور شباب في الأمة"[2].

كانت الحرب الجزائرية هي القضية الرئيسية في جدول أعماله، و قد اقترح المؤتمر تكوين جيش رمزي من المتطوعين الإفريقيين لتأييد نضال الشعب الجزائري كما حضي اقتراح مقاطعة بضائع جنوب إفريقيا بالتأييد أيضا فكرة تكوين اتحاد نقابات عمال إفريقيا ليصبح الاتحاد الممثل لجميع نقابات العمال الإفريقية مستقلا عن جميع التنظيمات النقابية الدولية.

وقد صدر عن هذا المؤتمر لائحة خاصة بالجزائر:

- على الحكومات الإفريقية المستقلة التي لم تعترف حتى الآن بالحكومة المؤقتة الجزائرية الاعتراف بها.
- على الحكومات الإفريقية تخصيص من ميزانيتها مقدار معينا لفائدة الجزائر المكافحة وهو مطلب أكدت عليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- سحب عشرات الآلاف من جنود إفريقيا السوداء من الجزائر وهم الذين تحتفظ بهم فرنسا ضمن جيشها بتواطؤ من قادة بلدانهم [3].

واشتمل المؤتمر على توصية بتكوين فرقة من المتطوعين الأفارقة لحرب التحرير الجزائرية وناشد المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة إن تقدم التسهيلات اللازمة لتحقيق هذه التوصية.

---

[1]– عامر الهادي: الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في إفريقيا من خلال جريدة المجاهد1956/1962، مرجع سابق، ص 103 .

[2]– مريم الصغير : المواقف الدولية في القضية الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص ص 432–433.

[3] – عامر الهادي: الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في إفريقيا من خلال جريدة المجاهد 1956–1962، المرجع السابق، ص 104.

نظرا لاستفحال خطورة الحالة في الجزائر بصورة مباغتة فالمؤتمر يوجه نداء حثيث للأمم المتحدة حتى تفرض السلم، والاعتراف باستقلال الجزائر.

وبهذا يكون المؤتمر قد قدم دعما كبيرا للقضية الجزائرية في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي وهذا الدعم يعطي دفعا هاما وروحا جديدة للثورة التحريرية.

وقد كان هذا المؤتمر هو الأخير في سلسلة مؤتمرات الشعوب الإفريقية التي عقدت تحت مظلة المؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة ولكن عقد مؤتمر ثالث وأخيرا جاء بعد انتهاء مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة وظهور التكتلات السياسية في القارة[1].

[1]- محمد فابق: المرجع السابق، ص 223.

2/الكتلة الأفروآسيوية وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة :

أ/مبررات رفض فرنسا إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لقد شنت فرنسا دبلوماسية تضليلية خارج أروقة الأمم المتحدة و داخليا مستخدمة كل الأساليب لإفشال مبادرة تدويل القضية الجزائرية و ارتكز الهجوم الفرنسي على ادعاءين اثنين:

الجزائر أرض فرنسية: شكلت هذه الحجة حجر الزاوية في السياسة الفرنسية على الصعيد الدولي والداخلي على أساس إن الجزائر أرض فرنسية وان سكانها أصبحوا فرنسيين بموجب الأمر الصادر بتاريخ 22-07-1834.و التشريع المؤرخ 1865، و لم تقتصر ادعاؤها عند هذا الحد بل امتد التاريخ القديم إلى ما قبل المسيح ابن مريم عليه السلام في محاولة تنفي إن الجزائر تشكل كيان سياسي و اجتماعي قبل حلول الفرنسيين لها يستخلص هذا الدعاء أن الجزائر كانت تتمتع بالسلم الروماني Pasco Romaniaوإنها كانت مقاطعة رومانية وان فرنسا وريثة روما بل البنت الكبرى لروما ثم للكنيسة[1].

وبناء على ذلك تصبح الجزائر ملكا لفرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة إن الجزائر لم تكن أبدا امة ولا دولة و إنها بعد حلول فرنسا لها عادت لوضعها الطبيعي وهو تبعيتها لروما في شخص حفيدها أو ابنتها الكبرى كما قال "مارشال دوبورمون" لدى وضعه الصليب فوق صومعة جامع كتشاوة.

وإعلان تحويله إلى كنيسة ورفع العلم الفرنسي على قمة مبنى الديوان "مقر رئاسة الدولة الجزائرية " يوم 05 جويلية 1830[2].

وبناء على هذه الادعاءات وحسب الحجة الفرنسية يمنع على الأمم المتحدة التدخل في هذه القضية، لقد أصر الفرنسيون وتمادوا في إصرارهم على أن النصوص السابقة 1834-1865 هي أساس ميلاد الجزائر الفرنسية والسؤال الذي يطرح هنا كيف كانت الجزائر قبل هذا التاريخ؟.

---

[1]- عيسى ليتيم : الكتلة الأفرو أسيوية و قضايا التحرر، مرجع سابق، ص 90.

[2]- مولود بلقا سم نايت :ردود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخليا و خارجيا و بعض مأثرة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 24.

إن الرد المنطقي الذي يعترف به حتى القادة الفرنسيون هو أن الجزائر كانت دولة مستقلة ذات كيان سياسي ضمن الحظيرة السياسية منذ 1516 وتشتمل على العناصر الثلاثة التي يشترطها القانون الدولي في تكوين الدولة و هي عنصر الإقليم والسكان والسلطة [1]وكان لها علاقات خارجية مع مختلف دول العالم التي كانت تعقد معها معاهدات مباشرة ودون وساطة الدولة العثمانية وفي مقدمتها ثلاث معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: الأولى 1895/9/5، الثانية 1815/11/23، الثالثة 1816.، هذا إلى جانب معاهدات الجزائر مع هولندا 1679 ومع بريطانيا 1916 والسويد 1729-1792-1765، وعقدت مع فرنسا لوحدها ما يقارب المائة معاهدة [2].

إن أمر 22 جويلية 1834والذي يعتبره القانون الفرنسي الأداة التي تم بواسطتها إلحاق أو ضم الجزائر إلى فرنسا فانه لم بنص حسب محمد بجاوي في أي جزء منه على الإلحاق أو الضم وإنما سن نظام المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الشمالية في شكل مستعمرات عسكرية ملحقة بوزارة الحربية ويشرف عليها الوالي العام المكلف بالقيادة العسكرية والإدارة الذي تمارس سلطاته بتفويض من الملك وما يبدد الحجج الفرنسية إن الوجود الفرنسي في الجزائر ناتج عن انتصار عسكري واتفاق عسكري والمعروف في القانون الدولي إن المعاهدات العسكرية لا تعطي الحق في السيادة للأطراف المنتصرة، بل تنتج له مؤقتا إدارة إقليم بشكل يسمح له بالسيطرة عليه دون تعويضه للخطر مع مراعاة الوضع القانوني للأقاليم وضمان الحريات الأساسية لسكانه

مساواة المواطنين في الحقوق: و هي الحجة الثانية التي ما لبثت فرنسا تشبث بها باعتبارها في نظر الكثير من المؤلفين موطن حقوق الإنسان– لرد الكثير من العتاب و اللوم الموجه إليها بخصوص إهمالها بالجزائر فلم ترد في الإعلان لجلسات الأمم المتحدة –إن كل جزائري مسلما أو مسيحيا يعد مواطنا فرنسيا يتمتع بكافة الحقوق الدستورية و إن المقاطعات الجزائرية هي ممثلة في كل من الجمعية الوطنية و مجلس الجمهورية بطريقة مماثلة مع ما يجري في فرنسا القارية، ولعل ابرز مثال على ذلك تصريح وزير خارجية فرنسا "بينو" ورئيس وفدها في الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة سنة 1955 عندما قال "إذا كنتم تسألون عن حرية السكان المسلمين في الجزائر فأني هنا

[1]– عيسى ليتيم: مرجع سابق، ص 91.

[2]– محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون الدولي، ترجمة على لخنش، (ب ط)، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، (د ت ن)، ص 58.

لأرد على تساؤلاتكم أليسوا ممثلين في الجمعيات المحلية و الجمعية الجزائرية وكل الجمعيات الوطنية، إن المسلمين في الجزائر يمارسون نفس الحقوق التي يمارسها بقية المواطنين الفرنسيين.

هذه هي الحجج القانونية التي تستند إليها وجهة النظر الفرنسية أو بعبارة أخرى سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضية الجزائرية ومن هنا كان على جبهة التحرير بين دبلوماسية مضادة لعرض وجهة نظرها في المحافل الدولية وأيضا للحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار لتبرير أعماله في الجزائر وتعزيز موقفه الدولي و لم يكن هذا ليلتحق من دون الاعتماد على حلفاء طبيعيين يدركون تمام الإدراك جوهر المشكلة الجزائرية وتربطهم بها خلفيات تاريخية وحضارية[1].

ب) ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

أصبحت جبهة التحرير الوطنية تدريجيا الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري من خلال حملتها الدبلوماسية الواسعة النطاق و بحضورها في المؤتمرات الدولية الكبرى وأعلنت الجبهة اليوم 1958/09/19عن تأسيس حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري في المحافل الدولية والإقليمية ورغم تواجدها بالمنفى وحرمانها من النشاط داخل الجزائر فقد سجلت منذ نشأتها عدة اعترافات منها 17 اعتراف قبل نهاية 1958ثم ارتفع العدد ليبلغ 25 بلد قبل انعقاد اتفاقيات يفيان، وبالتالي فأن سرعة ازدياد عدد هذه الاعترافات تبرز السمعة التي اكتسبتها الثورة الجزائرية في المحافل الدولية.

ساندت الدول الإفريقية القضية الجزائرية وعملت على تدويل القضية على مستوى هيئن الأمم المتحدة و شاركتها في ذلك الدول الأسيوية فحاولت المجموعة الأفرو آسيوية إدراج القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بغية نيل دعم دولي لمقترح حق تقرير المصير و يمكن تتبع تناول القضية الجزائرية في الجمعية العامة كما يلي[2]:

[1]– مصطفى كامل شحاته: الاحتلال الحزبي قواعد القانون الدولي المعاصر، (دط)، 1986، ص115 .

[2]–العامر الهادي: المرجع السابق، ص 127.

ب-أ) **الدورة العاشرة "سبتمبر-نوفمبر" 1955:**

وجه منتدبو 14 دولة أفر وآسيوية رسالة للأمين العام للأمم المتحدة يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول اعتمال الجمعية العامة في دورتها العاشرة وقد أرفقوا بهذه الرسالة مذكرة توضيحية.

تشير إلى أهمية مبدأ حق تقرير المصير في نظام هيئة الأمم المتحدة وميثاقها وأشارت هذه المذكرة أيضا إلى القرار رقم 637 الذي اتخذ أغلبية ساحقة والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها كشرط أساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية.

وأخيرا أوضحت المذكرة المرسلة من طرف 14 دولة الأفروأسيوية أن الوضع في الجزائر يمكن تضمينه تحت أحكام المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تخاول الجمعية العامة تقديم توصيات بشأن التدابير التي يجب أن تتخذ الأغراض السلمية، كما انه يمكن وضع القضية تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من التي تخول للجمعية العامة حق مناقشة أية مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين غير أن هيئة الأمم المتحدة أنهت دورتها لتلك السنة دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر خاصة أن فرنسا في تلك الفترة كانت قد وصلت إلى اتفاق مع تونس ومنحتها استقلال شبه داخلي[1]، كما أبدت استعدادها للوصول إلى حل مرضي فيما يخص القضية المغربية الشيء الذي جعل الوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة، تعتقد إن فرنسا سوف تصل إلى الحل نفسه في الجزائر خاصة كانت تعتبر القضية الجزائرية داخلية ولا يحق للأمم المتحدة أن تناقشها و هي الحجة الوحيدة التي قدمتها فرنسا في هذه الدورة.

وقد اقتصر البحث في الدورة العاشرة للجمعية من الناحية المتعلقة بالإجراءات القانونية بغية اتخاذ قرار حول ما إذا كان من اختصاص الأمم المتحدة أن تعالج المشكلة الجزائرية أولا، وأثناء انعقد الجمعية لم تنظر في القضية فأجل بحثها إلى الدورة الحادي عشر بناءا على طلب المندوب الهندي كريشنا سينون الذي قدم عريضة للجمعية العامة يطلب فيها إلغاء دراسة القضية الجزائرية من جدول الأعمال فتمتت الموافقة بالإجماع[2].

[1]- عمار ملاح : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، (د ت ن)، ص 220.
[2]- المرجع السابق، ص 222.

ب-ب-) **الدورة الحادية عشر جانفي – فيفري 1956:**

في هذه الفترة كان العالم يشهد صحوة تحريرية تقودها الشعوب الأفروأسيوية كما أن هذه السنة عرفت حدوث العدوان الثلاثي على مصر وبالتالي فإن العالم كان مشحون بالعديد من الأحداث أما على المستوى الجزائري فقد شهدت مدن الجزائر إضراب لثمانية أيام لتعبير عن دعم الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني، وأبرز هذا الدعم لهيئة الأمم المتحدة التي ستقوم بتناول القضية الجزائرية.

قدم وفد جبهة التحرير الوطني في 12 نوفمبر 1956 مذكرة جاء فيها إلى رئيس الدورة الحادية عشر والذي قدمته أثناء ثورة نوفمبر 1954والممثلين الفارون للدول الأفغان، المملكة العربية السعودية، الأردن، ليبيا، اندونيسيا، العراق، ألمانيا، مصر، باكستان، اليمن، وتعتبر هذه المذكرة تدعيم لما طرحته المجموعة الأفروآسيوية من 6 ماي إلى 19 جوان 1956 وكان الهدف من الاجتماع هو دراسة كل الجوانب القضية الجزائرية و عرضها على مجلس الأمن الدولي وبالفعل وافقت 13 دولة على قرار عرض القضية على مجلس الأمن[1]، لكن مع هذا فان مجلس الأمن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة الوقت لم يكن مواتيا لذلك.

وفي أواخر شهر سبتمبر 1956 تقدمت الكتلة الأفرو آسيوية من جديد بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة وقبل هذا الطلب سجلت القضية في جدول أعمال هذه الدورة دون مناقشتها وكان ذلك يوم 15 نوفمبر 1956 شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها ابتداء من 4 إلى 13 أفريل 1958 حاولت حينها أن تتمسك بمفهومها الصارم لكن تدخل الو.م.أ غير من موقف فرنسا فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش وشاركت في المناقشة بعد أن كانت ترفضها رفضا قاطعا وهذا ناجم عن إحساس فرنسا وحلفائها بإمكانية مناقشة القضية الجزائرية ولو غاب وفدها عن المناقشات من طرف هيئة الأمم حيث تقدمت 18 دولة أسيوية لمشروع قرار تحت رقم 195بحثإلى إيجاد حل للقضية الجزائرية على أساس حق تقرير المصير ما يلي:

"ان الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة، مناقشة القضية الجزائرية تعتبر أولا إن الحالة في الجزائر تسبب الكثير من الألم والخسائر والرواح البشرية، وتعبر عن أصلها في

[1]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999، ص 177.

إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادي مطابق لروح التعاون وبالوسائل المناسبة ووفقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة " رحبت الجزائر بهذا القرار إلا إن فرنسا تجاهلت هذه القرارات و استمرت في عدوانها على الشعب الجزائري.

ب-ج) الدورة الثانية عشر 13 ديسمبر1957:

قدمت الدول الأفروآسيوية لائحة للمصادقة عليها في هذه الدورة تنص على إن الجمعية العامة بعد مناقشتها القضية الجزائرية و تذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957 تأسف بأن العمل الذي عبرت عنه في قرارها لم يتحقق بعد. وتعرف بان هذا مبدأ حرية تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري و نذكر بان الوضع في الجزائر مازال يتسبب في الآلام خطيرة وأضرار فادحة في الأرواح ومع التأييد الذي لقيته فرنسا من الو.م.أ أدى إلى عدم حصول المشروع على الأغلبية عند التصويت و لم تحظى هذه اللائحة بالموافقة واعتبر ذلك انتصار السياسة الفرنسية وللموقف الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة وكانت نتيجته رفض من طرف 37 دولة و قبول من طرف 36 و فد امتنع عن التصويت 6 دول.

نلاحظ من القضايا الثلاث أن القضية الجزائرية حققت شيئا مهما وهو إدراجها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة رغم أن المناقشات كانت تدور في محور بسبب تصلب الموقف الفرنسي " الجزائر فرنسية، قضية داخلية "وكان الطرف المتجاهل والمهم هو جبهة التحرير الوطني التي تعتبر الناطق الرسمي لاسم الشعب الجزائري وبتأزم الوضع في قارة إفريقيا عامة والقضية الجزائرية خاصة، ومن جراء ذلك ظهر التغيير الطارئ على الرأي الأمريكي الذي له صدى كبير في هيئة الأمم المتحدة و في مصلحة تطور القضية الجزائرية[1].

ب-د) الدورة الثالثة عشر9 ديسمبر1958:

جاء في جريدة المجاهد: يوم 1958/07/16 رفعت 24 دولة افريقية و آسيوية أعضاء في الأمم المتحدة رسالة يطالبون فيها بتسجيل القضية الجزائرية في جدول الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة.

[1]-محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص ص 179- 180.

تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساس واقر للمشروع بأغلبية 35 صوت مقابل 18 صوت مع امتناع 28 عضوا عن التصويت[1].كان من بينها (و.م.أ)

لقد كان هذا التصرف من طرف الو .م .أ مفاجأة كبيرة بالنسبة للحكومة الفرنسية، ففي لقائه مع دلاس، يومين بعد التصويت تساءل الجنرال ديغول عن الكيفية التي مرر بها المشروع والدور الذي كان على حلفاء الو.م.أ التقليدين القيام به لإحباط كل تقدم لطرح القضية الجزائرية

والحقيقة أن هذه النتيجة كانت ثمرة جهود الحكومة المؤقتة في سعيها لكسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية أولا، ثم عزل فرنسا عن حلفائها ثانيا، والمهم أن فرنسا، وأمام هذا أعلنت أنها لا تعترف بما تقرره هيئة الأمم المتحدة وأن الامتناع لم يكن نابع من وزارة الخارجية الأمريكية، وإنما رغبة شخصية عبر عنها "هنري كابورت لودج" ممثل الو.و.أ في الأمم المتحدة وبالنسبة إلينا فان الأمر كان متوقع خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف

ويكفي للتأكيد على نجاح دبلوماسية الثورة الجزائرية وما أحدثته من شرح واضح في العلاقات الأمريكية –الفرنسية وهي حقيقة لم ينكرها الوزير الأول الفرنسي حينما صرح قائلا:

"لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البيت الأبيض والاليزي[2]".

وفي تحليلها لمعطيات الدورة الثالثة عشر تذهب جريدة المجاهد إلى القول قد حققت هذه الدورة انتصارا دبلوماسيا، مكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق كل الأهداف التي كانت قد خططت لها بالاتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والأسيوية، والتي تنحصر فيما يلي:

أولا: أنتكون المناقشة واللائحة واضحتين ليس فيهما أي غموض مثلما كان الأمر عند عرض القضية في الدورات السابقة.

ثانيا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعترافا ضمنيا في هذه المنضمة.

ثالثا: الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين.

[1]– خيري حماد : قضايا في الأمم المتحدة، (د، ط)، المكتب التجاري منشورات، لبنان، (د ت ن)، ص402.

[2]–عيسى ليتيم : المرجع السابق، ص112.

وكن لوضوح المناقشة السياسية أثره في إعطاء المكانة الرسمية للحكومة المؤقتة خلال اتصالاتها مع مختلف الوفود، كما أن امتناع عدة مندوبين عن التصويت ووقوفهم على الحياد مثل الوفد الأمريكي يعتبر أول إخفاق لفرنسا في الجزائر.

لاشك أن تأسيس الحكومة المؤقتة في نفس الوقت الذي كانت تنعقد فيه الدورة الثالثة عشر، كان أحد العوامل الأساسية في الوصول إلى النتائج، فقد وصف مراسل الصحيفة الأمريكية كريستيان ساينس (وليام فري) مناقشات القضية الجزائرية في هذه الدورة بأنها كانت من أكثر المناقشات امتدادا وأشدها إثارة فالحكومة المؤقتة التي برزت كعنصر جديد جعلت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة تعترف بها، وظهر ذلك جليا في مواقف مختلف الوفود أثناء المداولات، و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أن ديغول اعتراف بنفسه ضمنيا، بان الحكومة المؤقتة هي المفاوض الكفء للقضية الجزائرية.

ب-ه) الدورة الرابعة عشر سبتمبر –ديسمبر1959:

تولت 25دولة افريقية –أسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمال الدورة 14وذلك بتاريخ 14-جوان -1959.

وتميزت الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية الجزائرية في هذه الدورة، بظهور عدة معطيات حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همر شولد" بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع مسؤوليها بشأن الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية العامة حولها، وفي نفس الفترة تقريبا شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروفيا الذي شاركت فيه الحكومات المستقلة وبحضور وفد جزائري.

هذه التطورات الايجابية لصالح القضية الجزائرية، جعلت الصحف الفرنسية تتنبأ بأن المرحلة التالية ستتعرض فيها فرنسا لأخطر موقف عرفته في تاريخها في هذه المنظمة، كما تعترف أن هذا الموقف الخطر المنتظر هو السبب الرئيسي في اجتماع همر شولد بديغول[1].

وأمام هذه التطورات وفي ظل التحول في الموقف الفرنسي، وردود الفعل التي أثارها خاصة من طرف الحكومة المؤقتة، التي أعلنت كما يذكر فرحات عباس في 28سبتمبر قبولها لمبدأ تقرير

[1]--محمد بجاوي: المرجع السابق، ص، ص 199 - 204-205.

المصير الذي صرح به ديغول –كأساس لتسوية القضية الجزائرية شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها للقضية الجزائر في 30نوفمبر 1959حيث كانت 22دولة من دول الكتلة الأفرو أسيوية قد تقدمت بمشروع معتدل اللهجة يؤكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، ويدعو إلى البدء في المفاوضات وإيقاف إطلاق النار غير أن هذا المشروع عند عرضه على التصويت لم يحصل على أغلبية الثلثين، إذ تم قبوله من طرف 38دولة، ضد26دولة، وامتناع 17عن التصويت[1].

ونتيجة لهذا، تقدمت الباكستان بمشروع معدل يوم12ديسمبر من نفس السنة جاء فيه "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، تذكر بقرارها الصادر في 1957/2/15، الذي عبرت فيه عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتذكر بقرارها الصادر يوم 12/10/ 1957الذي عبرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم، وسائل مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة (1) الفقرة(2) من الميثاق، وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتحث الطرفين على إجراء مباحثات بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أن هذا المشروع عند تقديمه للاقتراع في الجمعية العامة، وقعت حادثة لا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة، إذ عندما تليت فقرات القرار الوحدة تلو الأخرى واقتراع عليها، نالت جميعها أغلبية الثلثين وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع –بعد بضع دقائق –عدلت عدة وفود موقفها تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فكانت النتيجة 39 صوتا لصالحه و22صوتا ضده، وامتناع 20دولة عن التصويت، وهذه الدول التي امتنعت عن التصويت والتي صوتت ضده بررت موقفها بدعوى فسح المجال ديغول لحل القضية الجزائرية.

وقد تركت هذه النتيجة انطباعا سيئا لدى الوفد الجزائري والوفود المؤيدة له، التي وجهت لومها الرئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة لتقترع ضد هذا القرار، غير أن هذه المناورات كما ذكر وفد جبهة التحرير الوطني في بلاغة "لا تزيدنا الا

[1] –عامر الهادي: المرجع السابق، ص145.

تأكيدا لموقفنا القاضي بأن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار في الجزائر بدون موافقة الطرفين حول الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري[1].

أن هذه المناورات الفرنسية هي التي صعبت عمل الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية خلال الخمس سنوات الماضية، لكن بحلول 1960ازدادت المطالبة الدولية بأن تمارس الأمم المتحدة مهامها كما يجب، وذلك بفرض تطبيق مبدأ تقرير المصير. هذا وعرفت هذه السنة دخول عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة حديثا إلى حضرة الأمم المتحدة، مما قد يعطي قوة دعم جديدة للقضية الجزائرية في الدورة القادمة.

ب-و) **الدورة الخامسة عشر ديسمبر 1960**:

أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعد الطلب الذي تقدمت به 25دولة افريقية أسيوية إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم لإدراج القضية الجزائرية في دورتها 15وذلك يوم 20جويلية 1960وقد وقع عليها مندبو الدول الآتية أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاوس، المغرب، لبنان، ليبيا، النيبال، باكستان، الفلبين، السودان، تومس، اليمن.

وتميزت هده الجلسات بتدخل العديد من الوفود الحاضرة أعربوا فيها على ارتياحهم لقبول الطرفين حق تقرير المصير بعد أن أعلن الجنرال ديغول بتصريح 16سبتمبر 1959 وقبوله هذا القرار واتفقت المجموعة الأفروآسيوية على نص مشروع تضمن النقاط التالية:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.
- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة و احترام الوحدة الترابية للجزائر.
- قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع.
- إجراء استفتاء في الجزائر و قيام الأمم المتحدة بالإشراف عليه و تنظمه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه.
- وتحصل هذا المشروع المعدل على أغلبية 68 صوت ضد 27 صوت و قد امتنعت ثمانية وفود.

[1]-عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص ص115-116

وعلقت جريدة المجاهد على هذا الحدث المهم "و بهذه المصادقة أصبحت الأمم المتحدة تعترف رسميا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وضرورة توقيع الضمانات الحقيقية السلمية والفعالة لتطبيق حق تقرير المصير بنجاح، وعدالة على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وأصبحت الأمم المتحدة تعترف أيضا بمسؤوليتها في المساهمة لجعل مبدأ تقرير المصير تطبيقا صحيحا"[1].

ب-ز) **الدورة السادسة عشر نوفمبر – ديسمبر 1961**:

بعد عناء كبير من الدول الأفريقية والآسيوية في أروقة هيئة الأمم المتحدة ففي هذه الدورة السادسة عشر عرفت القضية الجزائرية الطرق إلى الحل.

قدمت الدول الأفروآسيوية لائحة إلى الجمعية العامة هذا نصها:

"إن ممثلي الدورة الإفريقية الآسيوية بعد إن عبروا عن أنفسهم أمام استمرار الحرب في الجزائر، ولاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر، والبحث عن حل تفاوض سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في الاستقلال، فأنهم يدعون الحكومة الفرنسية المؤقتة لاستئناف التفاوض من اجل تقرير المصير في الاستقلال وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري".

وفي 11 أوت 1961 أعلنت الأمانة العامة للأمم المتحدة رسميا إن رسالة المطالبة بترسيم القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة قد سلمت إلى الأمين العام للأمم المتحدة مرفوقة بمذكرة مفسرة و ذلك من طرف ممثل بورما التي هي رئيس اللجنة التابعة للكتلة الأفروآسيوية الخاصة بالجزائر.

[1]-احمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية. دار العودة، بيروت، (د ت ن)، ص56.

ووافقت الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 عن التصويت على لائحة اللجنة السياسة التي تطلب من الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير[1].

مما سبق يمكن التأكيد على أن الجزائر لاقت دعما كبيرا من طرف الدول الإفريقية وذلك من خلال:

1/دعم القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية والآسيوية وهذا من خلال إصدار لوائح مبدأ ومساندة الجزائر.

2/ الوقوف إلى جانب الجزائر في القضايا المصيرية وأهمها الصحراء حيث وجدت دعما من قبل الدول الإفريقية في صراعها مع فرنسا.

3/ دخلت القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة وبالتالي تمكنت من تدويل

قضيتها دوليا، وهذا بفضل دعم ومساندة الدول الإفريقية.

إن عدالة القضية الجزائرية ومساعدة الدول الإفريقية مكنت الجزائر من أن تحرز استقلالها[2].

[1]- محمد بجاوي: مرجع سابق، ص207-298.

[2]- عامر الهادي: مرجع سابق، ص 134.

3/أشكال الدعم الاقتصادي والعسكري للثورة الجزائرية :

إن دعم الكتلة الأفروأسيوية للقضية الجزائرية لم يكن في مجمله سياسي دبلوماسي فقد عملت على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية:

أ- الدعم بالأموال والأغذية:

أ -1-)الدعم الأفغاني والإيراني:

إن مميزات الموقف الأفغاني تجاه القضية الجزائرية لم يقتصر على دعمها سياسيا وتناولهـــا في كل المحافل الدولية التي شاركت فيها بما في ذلك المنظمات الدولية، بل تعدى إلى تقديم المساعدات بل كانت من الدول السباقة إلى تقديم مساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الجزائريين، وكانت القناة الأنجح لذلك هي الصليب الأحمر الدولي بالدرجة الأولى، ثم الهلال الأحمر الجزائري بالدرجة الثانية بعد تأسيسه كهيئة إنسانية تهتم بشؤون اللاجئين الجزائريين في العالم .

وكان من جملة ما قدمته الحكومة الأفغانية ما قيمته ب- 1525دولار آنذاك إلى جانـــب المواد الغذائية المختلفة منها زيت الزيتون والحليب والصابون والأرز.

الدعم الأفغاني للقضية الجزائرية أكد وقوف الحكومة الأفغانية مع الشعب الجزائـــري وهـــو بمثابة تحدي للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وهو تحدي كبير للحكومة الفرنسية.

استمرت الحكومة الأفغانية في بذل جهودها خدمة للقضية الجزائرية، وعملت جاهدة علـــى التخفيف من معاناة اللاجئين الجزائريين التي بدأت مع بداية الثورة الجزائرية.[1]

تعتبر إيران من بين أهم الدول التي كانت لها فرصة سانحة لتؤكد بدورها مع كل المشاركين على التأييد المادي لثورة الجزائرية بالوسائل التالية :

- جمع التبرعات من خلال تخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام على الأقل .
- التأكيد على إصدار طابع بريدي تذكاري خاص بهذه المناسبة.

[1]-مريم الصغير :الموقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، رسالة لنيل الدكتوراه (الدولة في تاريخ الحـــديث والمعاصـــر)، قسم التاريخ، الجزائر، 2003-2004، ص ص217-218.

- يعد تحديد يوم الجزائر، ضرورة فرض ضريبة على جميع المعاملات والمدفوعات[1] .
- -خصم النسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة والمؤسسات العامة.
- -جمع الملابس والأدوية والأغذية.

كما سارعت إيران إلى تقديم الإعانات للهلال الأحمر الجزائري عن طريق منظمة العالمية ممثلة في صليب الأحمر الدولي، وتضمنت هذه المساعدات المادية المواد الغذائية المتنوعة إلى جانب ثلاثة آلاف دولار.

أ-2-)_الدعم العراقي:

إلى جانب الدعم المعنوي "السياسي" الذي قدمته العراق للثورة الجزائرية والـــذي كانـــت بأمس الحاجة إليه، لم تنحصر مجهودات الحكومة العراقية في هذا الجانب فقط وإنما بادرت في فترة الحكم الملكي إلى جمع الأموال عن طريق التبرعات حيث قدمت للجزائر في عام 1956 ما قيمته 75 ألف دينار، كما حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر مـــا قيمتـــه 319600 جنيه إسترليني بنسبة 98.15 من إسهامات الدول العربية كما تسلم الوفد الجزائري ببغداد مبلغا ماليا قدر بنحو 175 ألف دينار عراقي، وقد زادت المساعدات المادية بشكل ملحوظ حيث أصدرت الجمهورية العراقية مرسوما يقضي بتخفيض مليوني دينار سنويا للحكومة الجزائرية المؤقتة وقد وصلت المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ انتصار النظام الجمهوري إلى غاية استقلال الجزائر حوالي 6 ملايين دينار عراقي.

كما أرسلت العراق في هذا الصدد مواد غذائية إلى جانب ألبســـة متنوعـــة إلى اللاجـــئين الجزائريين في تونس وذلك في أواخر جانفي من 1960 وقدرت بخمسة وعشرون ألف دينارا أما في سنة 1962 فقد تسلمت الجزائر نحو مئة طن من المساعدات هذه إلى الجانب الطبي حيـــث استلم جيش التحري الوطني الجزائري ما قيمته تسعمائة كيلوغرام من الأدوية المختلفة مع ســـيارة إسعاف مجهزة.

[1] _مريم الصغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص268_269.

أ-3-)دعم المملكة الأردنية:

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية منذ طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولية موقفا مشرفا إلى جانب باقي الدول العربية رغم وضعها الاقتصادي المتدني لكونها بلد فقير اقتصاديا إذا ما قورنت ببعض الدول العربية الأخرى لذلك انحصرت مساعداتها المادية التي كانت رمزية في تقديم المعونات المالية إلى مكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره عمان هذا إلى جانب تحديد أسبوع الجزائر الخاص بجمع التبرعات المالية و التي تهدف أساسا لتحسين الرأي العام الأردني بحتمية دعم ثورة الشعب الجزائري ومن هذا المنطلق وبأمر من الملك حسين تم إيداع الأموال التي تم جمعها في الحساب الخاص بجبهة التحرير الوطني المفتوح بالبنك العالمي ببيروت قد وصلت القيمة المالية إلى سبعة عشر مليونا وسبعمائة وثلاثة وسبعون ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون دينار مليونا بالإضافة إلى ذلك الهبات التي كانت تقدم من طرف الشخصيات الأردنية وأما أعضاء الحكومة فقد استطاعوا جمع مبلغ قدره ثلاثون ألف دينار وقد قاموا بتأسيس لجنة لمساعدات اللاجئين الجزائريين خلال شهر جويلية من عام 1958[1].

وانطلاقا من هذه اللجان ظهرت لجان فرعية أخرى تهدف إلى تنظيم جمع الأموال والمساعدات للثورة الجزائرية ومع تزايد هذا الدعم المادي المحدود بادرت الحكومة الأردنية إلى إصدار طوابع بريدية تعود عائداتها لحساب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالإضافة إلى اقتطاع مبالغ رمزية من أجور العمال تصب بدورها في إطار المساعدات المالية.

كما سمحت الحكومة الأردنية توسيع الدعم المادي لطبقات الشعبية في الإسهام بما تستطيع دفعه.

وخلال شهر ماي وجوان من عام 1959 قام وفد جبهة التحرير الوطني بزيارة إلى المملكة بأمر من الحكومة المؤقتة قصد التأكيد على ضرورة مواصلة الأردن في دعمها المادي للقضية الجزائرية واعتبرتها قضية الأردن شعبا وحكومة، وبالتالي رأى من الضروري دعمها ماديا مؤكدا على استمرارية التبرعات المالية ليبرهن على نية مشاعره الأخوية الصادقة قدم مبلغ قيمته 4 ألاف دولار، وهذا ما حفز باقي أعضاء حكومته بما في ذلك ضباط الجيش الساموت بالتبرع ببعض المال من رواتبهم وقد صرح ملك الأردن مؤكدا على هذا التوجه وهو يستقبل وفد جبهة التحرير

[1] – مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962، مرجع سابق، ص169.

الوطني " نحن فقراء في هذه الدولة التي ليس لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانة هذا الجهاد دينا وعروبة وسياسة أمر واجب محتم فنحن لا نملك لقمة العيش و أعلن هنا أمامكم جميعا أننا تقاسمناها معكم مهما كانت [1].

[1] – محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 139.

ب-)الدعم العسكري:

ب-1-)ـــ الدعم المغاربي:

كانفي نظر القادة الجزائريين انه يجب تكوين قاعدة خلفية للقيام بالثورة لذلك قاموا بإنشاء قواعد لتكوين وتدريب وحدات جيش التحرير الجزائري على حرب العصابات وفنون القتال والأسلحة وذخيرتها الحربية والقتال والمتفجرات ومختلف التخصصات في السلاح الإشارة اللاسلكي.

كما أنهم أقاموا مصانع وورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة الحربية مع العلم إن مختلف الأسلحة يتم جلبها من الخارج عن طريق المغرب[1].

آما الدعم العسكري التونسي للجزائر في بداية كان سلبيا في بداية الثورة و في السنتين الأخيرتين 1960م-1962م شكل السكان التونسيين دعما أساسيا لجبهة التحرير الوطني في تنسيق عمليات النشاط السياسي والعسكري بما فيها مرور الأسلحة والتحاق بصفوف الثورة الجزائرية عدد كبير من العسكريين العرب منهم التونسيين وأدوا خدمات جليلة لثورة الجزائرية في ميدان التدريب واستعمال التقنيات الحديثة للأسلحة المتطورة كما ساهمت تونس إلى جانب الدول العربية في تكوين إطارات عسكرية جزائرية من خلال دورات تدريبية التي ينخرط فيها الشباب الجزائري ويتخرجون برتب عسكرية في جميع فروع الجيش البرية[2].

ب-2-)الدعم المصري:

حين قامت الثورة التحريرية الجزائرية في نوفمبر 1954 لقيت الدعم الكبير من طرف المصريين شعبا وحكومة، لأن القيادة كانت مقتنعة بجدية النظام وتصميم الشعب الجزائري على الكفاح المسلح وقبل استعراض المساعدات العسكرية التي قدمتها مصر إلى الجزائر إلا أن هناك أسباب جعلت مهمة إيصال السلاح صعبة.

كان نقل الأسلحة يتم بصفة عامة عن طريق البر انطلاقا من قواعد التخزين الكائنة بمصر حتى الحدود الشرقية للبلاد وتنقل 300 إلى 400 ألف طن على متن أربعة قوافل تتركب من

[1] - مريم الصغير: المرجع السابق، ص ص 111-112.

[2] - عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص 132.

أربعة إلى ستة شاحنات كبيرة تنقل بدورتين أو أكثر شهريا وقد كان السلاح كله يجمع في الإسكندرية ومن الإسكندرية كان هناك خط حديدي من عهد الانجليز[1].

وقد تضمن الدعم العسكري المصري للثورة الجزائرية عشرة شاحنات للسلاح والذخيرة وهي كالتالي:

وقد تضمنت الشحنة الأولى: 28 بندقية و8 مدافع رشاش برن و 3 رشاش ستون وذخيرته الكافية*[2].

لقد كان للشحنة الأولى التي وصلت إلى الجزائر وقع كبير على السلطات الفرنسية فحاولت قطع الطريق لمنع إيصال الأسلحة إلى الجزائر مرة أخرى، أمام هذا الوضع أخذ المسؤولون الجزائريون و المصريون يتدارسون الموقف ويبحثون عن حل.

وطريق أخر أكثر آمنا لإيصال الأسلحة وكان هناك طرح حلان:

الحل الأول: شراء سلاح عن طريق المهربين الدوليين.

الحل الثاني: الاعتماد على مستودعات الجيش المصري مباشرة و استخدام البحر كوسيلة لنقل الإمداد سرا.

وبعد عرض الأمر على الرئيس "جمال عبد الناصر" اعترض على الحل الأول و قرر بلا تردد استخدام قطع الأسطول المصري للقيام بهذه المهمة[3].

وقد بدأ بتنفيذ العملية على النحو التالي:

تم صرف السلاح و الذخيرة وضعت في صناديق صغيرة الحجم لتأمين سهولة نقلها

وقع الاختيار على "السفينة" "انتصار" باعتباره سيقوم برحلة تدريبية في منطقة شرق البحر المتوسط.

---

[1] – عبد الرحمان عمراني : التسليح و المواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص ص102-103.

[2] – فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ص 59.

*–أنظر الملحق رقم 03. ص رقم68.

[3] – فتحي الذيب: المصدر السابق، ص61-62.

وهكذا تم إعداد السفينة و أذيع في أوساط السلاح البحري أنها ستقوم برحلة تدريبية بعد الاتفاق على نقل الشحنة في عبوتها ليلا بمساعدة المخابرات وقع الاختيار على احد الموانئ القديمة والواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنة[1].

وقد سارت هذه العملية كلها دون عقبات وتم تخزين الشحنة تحت إشراف السيد احمد بن بلة وقد تضمنت الشحنة كمية كبيرة من الأسلحة*.

وبعد نجاح العملية الثانية قررت السلطات المصرية إرسال شحنة أخرى اشرف عليها تجار السلاح وتم اختيار السفينة"دينا "لنقل هاته الشحنة*.

أبحرت السفينة من " بورسعيد" يوم 24 مارس 1955 وعلى ظهره سبعة من الجزائريين الذين تم تدريبهم ووقع عليهم الاختيار لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران ومن بينهم محمد بوخروبة*[2].

نظرا لقرب المسافة بين ليبيا ومصر وكذلك الاستقرار السياسي الذي كانت تشهده ليبيا آنذاك سمح للجزائريين استعمال أراضيها لعبور الأسلحة الآتية من مصر ومساعدة المصريين أنفسهم هذا إلى جانب الطريق البحري باستعمال السفن المصرية من جهة وكذلك تأجير سفن أجنبية إذ اقتضت الحاجة وكانت عمليات إمداد جيش التحرير بالأسلحة في بداية الأمر تتم بواسطة السفن المصرية ففي 6 مارس 1955 أقلعت سفينة الانتصار من مصر في اتجاه إحدى الموانئ الليبية شرق طرابلس حيث أفرغت حمولتها ليتم نقلها إلى مخازن سرية ومنها تدخل إلى الجزائر لتوزع على المجاهدين[3].

---

[1]–خميسية جدعون و آخرون :مرجع سابق، ص42.

*–أنظر الملحق رقم04 و05 ص ص 69– 70.

[2]–فتحي الذيب: المصدر نفسه، ص 82.

*محمد بوخروبة: هو العربي بن المهيدي ولد في 23اوت1932غادر القاهرة في طريقه إلى الجزائر من أجل العمل على الانضمام للثورة ومقاومة العدو. انظر سعيد بن البشير عمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932_1978، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص23.

*–أنظر الملحق رقم 06،ص 71.

[3] – مريم صغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 203–204.

ومن السفن الأجنبية التي اشتهرت بحمل السلاح إلى الثورة الجزائرية إلى جانب السفينة دينا هناك السفينة "حمو" والسفينة "جو دهوب " هذه هي التي تم بواسطتها إيصال الأسلحة إلى الجبهة الغربية الجزائرية[1].

تواصلت عملية شحن السلاح خلال النصف الأول من 1957 حيث تم شحن دفعات السلاح الموجهة للجزائر بدأ تسليمها أول شحنة يوم 6 فبراير*1957.

لم ينحصر الدعم العسكري على الأسلحة بل كانت القاهرة مركز لتدريب الجزائريين على حرب العصابات ثم إيفادهم في الجزائر للالتحاق بالثورة ولكن الدعم العسكري لم يتوقف عند هذا الحد بل استمرت العملية عبر الحدود الشرقية من 1957الى 1959[2].

ب-3-/الدعم الصيني:

تبعا لموقف الدول الإفريقية والأسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية فان الصين كانت لها مجهودات كبيرة في هذا الصدد وتمثل دعمها للقضية الجزائرية في إمدادها بسلاح والذخيرة عن طريق مصر التي كانت تقوم بتخزينها بمخزن مرسى مطروح وتم تقديمها لمندوب الحكومة الجزائرية وتم تسليمها بأكملها بكل كمياتها لعرعار خميسي يوم 17جوان لينقلها باللوارى إلى تونس*.

وحملت الشحنة أرقام التالية 2000بندقية رشاش من تومسون و4000 بندقية كراينه و1000رشاش خفيف و300 رشاش ثقيل و300 مدفع و57ضد دبابات و9.6000.000طلقة و40جهاز إرسال لاسلكي.

وتم تسليم شحنة ثانية من مخازن سلاح الجيش المصري 1959[3].

[1] -فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 90.

[2] ـــ مريم صغير : مرجع سابق ، ص ص 204-205-206.

*-أنظر الملحق رقم 07 ، ص 72.

[3] -فتحي الذيب: المصدر السابق، ص442.

*-أنظر الملحق رقم08، ص 73.

ب-4-/دعم العراقي:

إلى جانب الدعم المعنوي والمادي فكانت هناك مساعدات عسكرية رغم قلتها حيث استفادت الجزائر بأول شحنة من الأسلحة في 16 جوان 1957 وقدرت ب ثلاثة أطنان هذا إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع وخمسين ألف طلقة تلفتها الثورة الجزائرية كلها عن طريق الحدود السورية و منها إلى الجزائر ومنها عن طريق ليبيا إلى جانب الأسلحة التي تم شرائها من ايطاليا وقدر المبلغ المخصص لها بحوالي سبعة ألاف دينار وهذه الأرقام تعكس مدى تفاعل العراق مع الثورة الجزائرية في تلك الظروف وخلال الحكم الجمهوري فان الحكومة العراقية ومنذ ثورة جويلية 1958إلى غاية جوان 1960 قدمت للثورة الجزائرية ما قيمته مليون وربع مليون من الأسلحة وكانت تنتقل جوا وبرا .

كما سمحت الحكومة العراقية للطلبة الجزائريين بالتدريب في كلياتها العسكرية، تحت نفقتها حيث بلغ عدد المتخرجين الجزائريين من هذه الكليات العراقية الحربية ما يقارب الأربعين عسكريا برتبة ملازم ثاني هذا إلى جانب كلية الطيران التي استقطبت ما يقارب 27 طالبا عام 1962 منهم خمسة طيارين[1].

[1]- مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954م/1962م، ص ص 270-271.

خاتمـــة

وفي الأخير ما نستطيع استخلاصه من خلال بحثنا أن موضوع الكتلة الأفرو أسيوية وقضايا التحرر والقضية الجزائرية نموذجا هي كالتالي:

-إن التضامن الأفرو أسيوي لم يأت وليد الصدفة أو من فراغ سياسي إنه كانت له جذور تاريخية عميقة أدت به القارتين إلى التضامن والتآزر وعمل معا ضد الاستعمار الذي كانت ويلاته ومشاكله كبيرة على هاتين القارتين.

-وإن الحياد الأفرو أسيوي يشتق من السياسة الواقعية التي تعتمد على الواقع خاصة تلك التي ظهرت على مسرح السياسة الدولية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي تجنب الحروب والاحلاف العسكرية وتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

-كما ضمن الاجتماع لمؤتمر باندونج في " بوقور" سنة 1954م أربعة أهداف الرئيسية هي تشجيع التعاون والتفاهم بين شعوب آسيا وأفريقيا وبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ايجاد الحلول المناسبة لها وقد تجسدت مبادئ الكتلة الأفرو في مؤتمر باندونج المنعقد في 1955م في إندونيسيا بعد دراسة امكانيات التعاون الاقتصادي والثقافي وبحث مشاكل التبعية وحقوق الانسان وحرياته الاساسية، وذلك رغم التباين الشديد في وجهات النظر والخلافات المتعددة حول امكانيات التعاون مع المعسكرين من اقرار 10 مبادئ اعتبرت حينها منطلقا واضح لسياسة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار ومنعطفا تاريخيا نحو تحرير الشعوب المستعمرة.

-الحركة الأفرو أسيوية التي اتسع مجالها بانضمام دول أمريكا اللاتينية لم تقتصر في نضالها على المبادئ السابقة بل ذهبت إلى حد أن جعلت من بعضها مقاييس ضرورية يجب توفيرها في سياسة الدول الغير منحازة وتتمثل هذه المقاييس حسب ما تم وضعها في مؤتمر القاهرة التمهيدي المنعقد في 21 جوان 1961م وتم إقرارها في مؤتمر بلغراد التأسيسي المنعقد في سبتمبر 1961م في الأمور التالية:

-اتباع سياسة مستقلة.

-تأييد ودعم حركات التحرر.

-عدم الانضمام إلى الاحلاف العسكرية وصراعات القوى العظمى.

-رفض اقامة قواعد عسكرية على أرض دول غير منحازة.

وبهذا وجدت قضايا التحرر في مجموعة عدم الانحياز السند القوي والدافع عن حرية الشعوب المستعمرة في افريقيا وآسيا.

في ظل هذه الاجواء الدولية كان صوت الثورة الجزائرية يدوي في جميع اذاعات العربية والتي كان ممثلها أول نوفمبر وقد استغل قادة الثورة بظروف الحرب الباردة من أجل ان تبنى خطة لتدويل القضية الجزائرية واخراجها من الاطار الفرنسي ولهذا عملت على كسب وتأييد وجلب صداقة ومساعدة الجميع سواء كانوا حلفاء لفرنسا او اعداء لها فكانت خطوات الثورة الجزائرية الاولى وهي توسيع دائرة التضامن العربي والاسلامي والتي قبلت بالتأييد الكبير والمكلف ثم امتدادها الى الحياد الأفرو اسيوي والذي تم من خلالها أدراج ملف القضية الجزائرية في هيئة الامم من خلال مؤتمر باندونج، وأما في حركة عدم فكان من اول اهتماماتها هو القضية الجزائرية وتم طرحها في أول مؤتمراتها وبمبادئ الحركة وخلفياتها التاريخية، فقد أظهرت هذه الخبرة تجاوبا كبيرا مع القضية الجزائرية سواء في تأكيد عبر مؤتمراتها المختلفة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصير أو تحمل المسؤولية عرض القضية الجزائرية والتصويت لصالحها وهذا ما أعطى للقضية بعدا دوليا.

فمن خلال هذا التأييد الكبير ومواقف الدول العربية والاسلامية والكتلة الافرو اسيوية تمكنت الثورة الجزائرية من تبني استراتيجية محكمة في علاقاتها الدولية مع اطراف الصراع في الحرب الباردة، مستفيدة من تناقضات المعسكرين لصالحها في سبيل كسب المزيد من المؤيدين لتداول القضية الجزائرية كسند قوي يكمل العمل المسلح الدائر في جهة الداخلية واعتباره عامل أساسي في تحقيق النصر النهائي وبذلك امكن من تحقيق التكامل بين الكفاح المسلح في الداخل والعمل الدبلوماسي في الخارج.

إن هذا الدعم الذي تلقته الثورة الجزائرية في مدة كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم القوة الضاربة والضرورية التي يمكن أن تسترجع بها الحرية والاستقلال الذي سلب منها.

الملاحق

الملحق رقم 01: يمثل بيان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمناسبة يوم التضامن الإفريقي الآسيوي

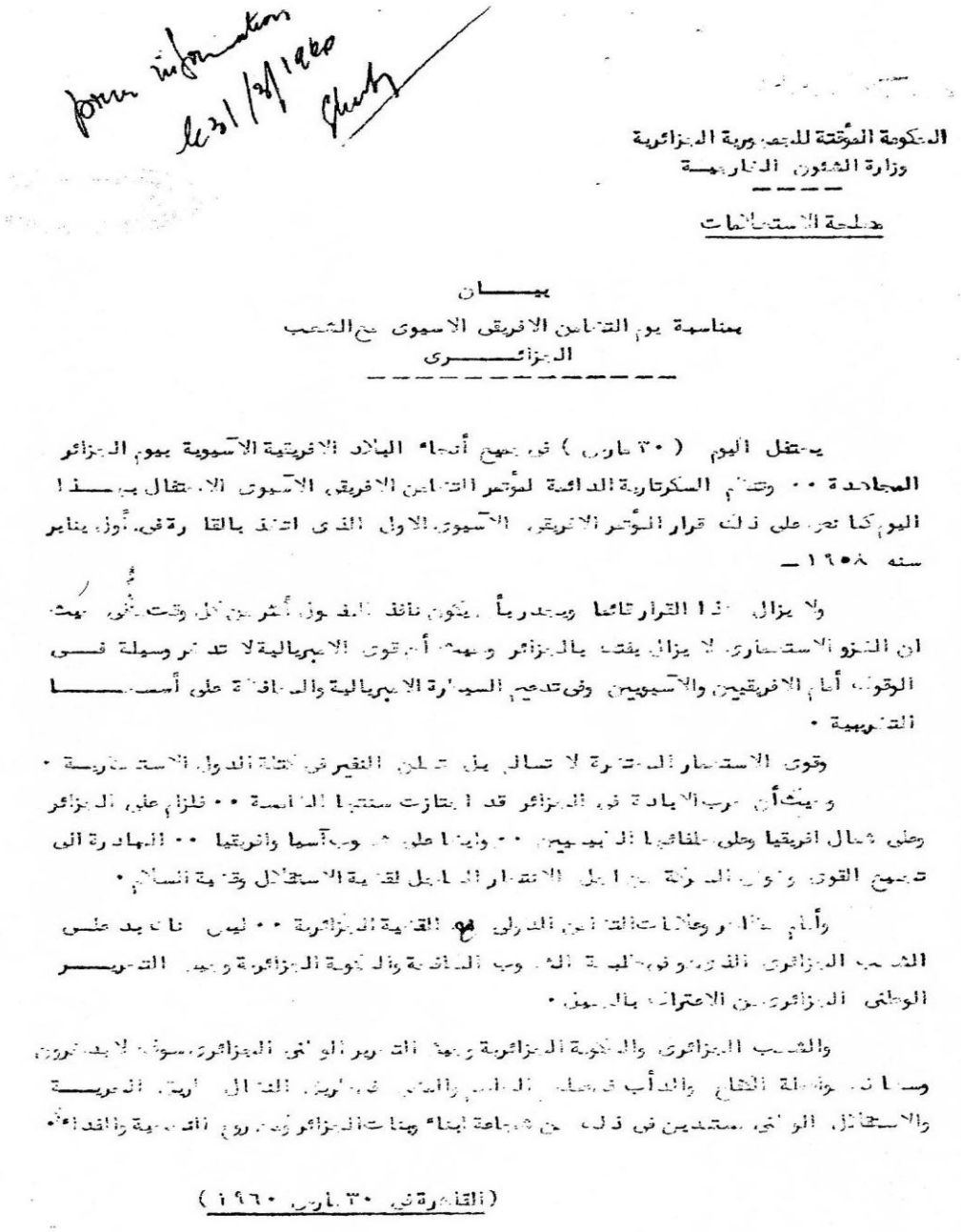

pour information
le 31/3/1960

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشؤون الخارجية

مصلحة الاستعلامات

بيـــــان
بمناسبة يوم التضامن الافريقي الاسيوي مع الشعب
الجزائـــــري

يحتفل اليوم (٣٠ مارس) في جميع أنحاء البلاد الافريقية الآسيوية بيوم الجزائر المجاهدة ٠٠ وتقوم السكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي الاحتفال بهذا اليوم كما نص على ذلك قرار المؤتمر الافريقي الآسيوي الاول الذي اتخذ بالقاهرة في أول يناير سنه ١٩٥٨ ــ

ولا يزال هذا القرار قائما ومصدرياً ويكون نافذ المفعول أكثر من أي وقت مضى حيث ان التزو الاستعماري لا يزال يفتك بالجزائر وبعض أقطار الامبريالية لا تدخر وسيلة في الوقوف أمام الافريقيين والآسيويين وفي تدعيم السيطرة الامبريالية والاستغلال على أساسها القديمة ٠

وقوى الاستعمار المتحجرة لا تتوانى يوما عن التفكير في كتلة الدول الاستقلالية ٠

وحيث أن حرب الابادة في الجزائر قد اجتازت سنتها الثامنة ٠٠ فلزام على الجزائر وعلى شمال افريقيا وعلى حلفائها الطبيعيين ٠٠ وأينما على العالم وبآسيا وافريقيا ٠٠ المبادرة الى تجميع القوى وأولى المهمة من أجل الانتصار النهائي لقضية الاستقلال وقضية السلام ٠

وأمام هذا الخطر وحالات التوتر الدولي فإن القضية الجزائرية ٠٠ ليس فقط بعد على الشعب الجزائري الذي يقوم بحرب الابادة الوحشية والدولة الجزائرية وجيش التحرير الوطني الجزائري من الاعتراف بالجميل ٠

والشعب الجزائري والحكومة الجزائرية وجيش التحرير الوطني الجزائري سوف لا يدخرون وسعا في مواصلة النضال والدأب في سبيل الدفاع عن أرضهم النضال الى النهاية الحرية والاستقلال الوطني معتمدين في ذلك على شجاعة أبناء وبنات الجزائر وعلى روح التضحية والفداء ٠

(القاهرة في ٣٠ مارس ١٩٦٠)

بيان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمناسبة يوم التضامن الإفريقي الأسيوي.

- المركز الوطني للأرشيف،رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،بتاريخ1960/03/30، رقم017/05/033.

المرجع: عامر الهادي، مرجع سابق، ص 115.

الملحق رقم 02: يمثل قرار مؤتمر القاهرة لجعل يوم 30 مارس من كل سنة للجزائر

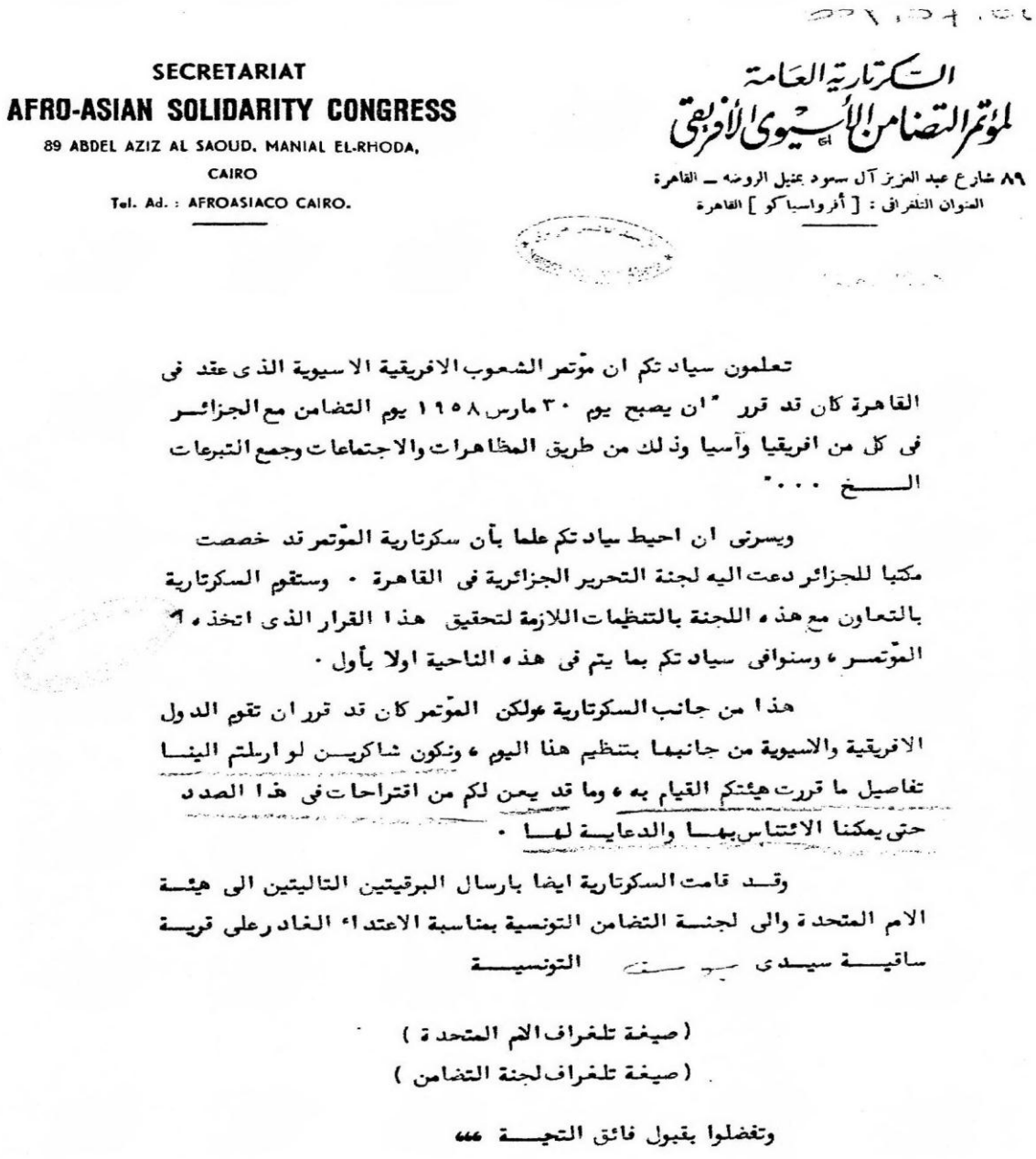

السكرتارية العامة
لمؤتمر التضامن الأسيوي الأفريقي
٨٩ شارع عبد العزيز آل سعود بمنيل الروضه ــ القاهرة
العنوان التلغرافي : [أفرواسياكو] القاهرة

SECRETARIAT
AFRO-ASIAN SOLIDARITY CONGRESS
89 ABDEL AZIZ AL SAOUD, MANIAL EL-RHODA,
CAIRO
Tel. Ad. : AFROASIACO CAIRO.

تعلمون سيادتكم ان مؤتمر الشعوب الافريقية الاسيوية الذى عقد فى القاهرة كان قد قرر "ان يصبح يوم ٣٠ مارس ١٩٥٨ يوم التضامن مع الجزائر فى كل من افريقيا وآسيا وذلك من طريق المظاهرات والاجتماعات وجمع التبرعات الـــخ ..."

ويسرنى ان احيط سيادتكم علما بأن سكرتارية المؤتمر قد خصصت مكتبا للجزائر دعت اليه لجنة التحرير الجزائرية فى القاهرة . وستقوم السكرتارية بالتعاون مع هذه اللجنة بالتنظيمات اللازمة لتحقيق هذا القرار الذى اتخذه المؤتمر ، وسنوافى سيادتكم بما يتم فى هذه الناحية اولا بأول .

هذا من جانب السكرتارية ولكن المؤتمر كان قد قرر ان تقوم الدول الافريقية والاسيوية من جانبها بتنظيم هذا اليوم ، ونكون شاكرين لو ارسلتم الينا تفاصيل ما قررت هيئتكم القيام به ، وما قد يعن لكم من اقتراحات فى هذا الصدد حتى يمكننا الائتناس بها والدعاية لها .

وقد قامت السكرتارية ايضا بارسال البرقيتين التاليتين الى هيئة الامم المتحدة والى لجنة التضامن التونسية بمناسبة الاعتداء الغادر على قرية ساقية سيدى يوسف التونسية

(صيغة تلغراف الامم المتحدة)
(صيغة تلغراف لجنة التضامن)

وتفضلوا بقبول فائق التحية ...

قرار مؤتمر القاهرة لجعل يوم 30 مارس من كل سنة يوما للجزائر.

-المركز الوطني للأرشيف،رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،بتاريخ 1958/02/16،رقم 004/07/005.

المرجع: عامر الهادي، مرجع سابق، ص **116**.

الملحق رقم 03: يمثل كشف بيان الدفعة الأول من الأسلحة والذخيرة الموجهة بالجهة الشرقية بالجزائر

سري للغاية

كشف
بالاسلحة والذخيرة المرسلة للجزائـــــر (الجبهة الشرقية)

مسلسل	الصنـــــــف	العدد المطلوب	صيرة الصندوق	الجملة	العلامة المميزة	محتويات كل صندوق من الكرتونات
١	رشاش متوسط ٧,٦٢ الماني (MG 42)	٢٥	٥٠	١٢٥	4008 BB 1	٥ مواسير ١٥ اطية بها اشرطة تصوير ٢٥ شنطة بل اجزاء احتياطية قواعد جلد ٥ احمال تنظيف
٢	رشاش خفيف ٧,٦٢ الالبت	٣٠	٥	١٥٠	4008 BB 2	٥ مواسير ١١ عليبة بها اشرطة تصوير ٣ شنطة بل بها اجزاء احتياطية
٣	رشاش قصير ٩ م	٣٨	٢٠	٧٦٠	4008 BB 3	٢٠ كارتريدج ٥٠٨ خزنة تصوير
٤	بندقية ٧,٦٢ الماني	١٥٠	١٠	١٥٠٠	4008 BB 4	احمال تنظيف ٥ مكوكات ٥ قواعد جلد
٥	وصلة انرجا للتركيب على البندقية ٧,٦٢ م	١	١٠	١٠	صندوق كرتون	
٦	ذخيرة ٧,٦٢ م	١٦٦٣	٩٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	4008 BB 5	
٧	ذخيرة ٩ مم	٣٤٧	٢٨٨٠	١,٠٠٠,٣٦٠	4008 BB 6	
٨	قنابل يدوية الماني	٢٠٠	٢٥	٥,٠٠٠	4008 BB 7	
٩	قنابل انرجا للتركيب على وصلات ٧,٦٢ م	٣٤	١٢	٤٠٠	صندوق اسود	١٢ خرطوشة بكل صندوق

سلمت جميع الاسلحة والذخيرة الموضحة بمقابلها من الحكومة المصرية
للممثل لصالح حرب التحرير بالجزائـــر .
القاهرة في ١٢/٨/١٩٥٧

١٩٥٧/٨/١٢

نقلت هذه الاسلحة والذخيرة الى المغرب ليبيا وسلمت الى المندوب الجزائري في ١٦ / ١٨٧١٧ الساعة

سري للغاية

المصدر: فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 680

الملحق رقم (04): يمثل جدول يوضح كمية الأسلحة المقدمة من طرف السلطات المصرية ضمن الشحنة الثانية

العدد	النوع
100	بندقية من نوع لي أنفليد303
10	رشاش بري 303
25	بندقية رشاشة من نوع تومي 0.45
5	كأس إطلاق
8000	طلقة
43	رشاش برن
1000	طلقة حارقة للدروع 303
24650	طلقة من 0.45 للتومي
120	قنبلة يدوية

المرجع: عمار قليل، **المرجع السابق**، ص 263.

الملحق رقم (05): يمثل جانب من كشوف استلام الأسلحة الموجهة لحركة الكفاح بالجزائر وتحميل توقيعات حركة الكفاح بالجزائر.

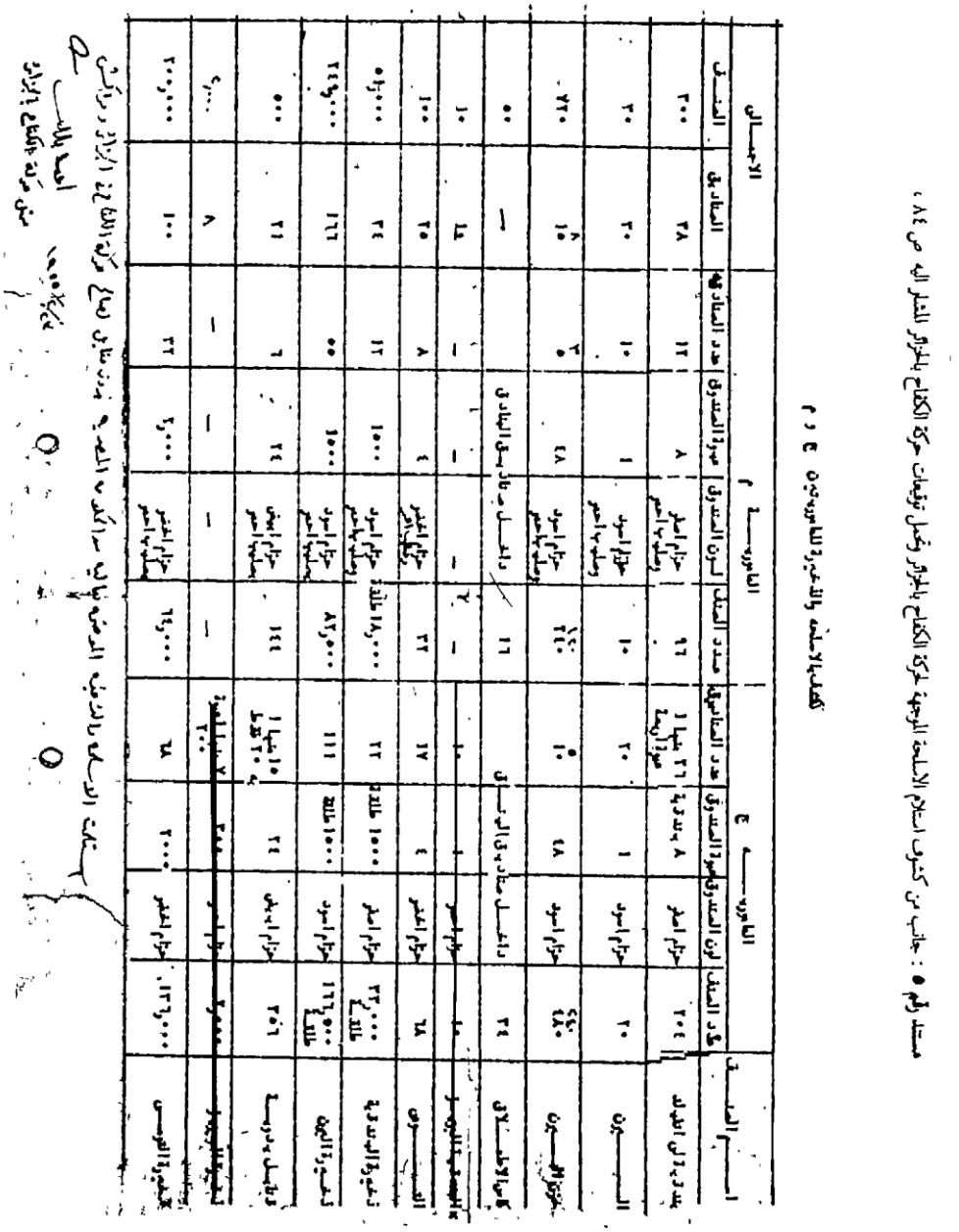

مستند رقم ٥ : جانب من كشوف استلام الاسلحة الموجهة لحركة الكفاح بالجزائر وتحميل توقيعات حركة الكفاح بالجزائر المشار اليه ص ٨٤ ،

المصدر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 647

الملحق رقم (**06**): يمثل الشحنة الثالثة من الأسلحة والذخيرة للجزائر

الجزائر

٢٠٤ بندقية ٣٠٣ر

٢٠ رشاش برن ٣٠٣ر

٢٤٠ خزنة للبرن

٣٤ كأس اطلاق

٦٨ بندقية رشاشة تومى ٤٥ر

٣٣ر٠٠٠ طلقة ٣٠٣ر

١٦٦ر٥٠٠ طلقة ٣٠٣ر للبرن

٣٥٦ قنبلة يدوية ميلز ٣٦

١٣٦ر٠٠٠ طلقة ٤٥ر للتومى

٤ر٠٠٠ كبسول طرقى

٥٠ علبة كبريت هواء

المصدر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص

الملحق رقم (07): كشف بيان للشحنة التاسعة من الاسلحة والذخائر

مسطر رقم ١٢ : كشف بيان للشحنة التاسعة من الأسلحة والذخائر ص ٢٣٨

العـــــدد	الصـــــنف	عدد العبوات	العبـــوة	العلامة المميزة	ملاحظـــــات
				١ـ الســـلاح	
٥٠٠	بندقية لي انفيلد ٣٠٣ بريطاني	١٠٠ لفة	٥ بندقية	لفة خيش طليها ∆ احمر	
٤٠	رشاش لويس ٣٠ بريطاني	٤٠ لفة	١ رشاش	= = = ∆ =	
٢٠٠	خزنة لنيم اللويس	٢٠ صندوق	١٠ خزنة	صندوق صاج كاكي طليه ∆ احمر	يدخل كل صندوق بوفة سلك ٥ لرشه صوف ماسيو على ٥ خـــزانين ونيفـــه .
٦٥٦	رشاش ايطالي فيكرز ٧ مم	٨٢ صندوق	٨ رشاش	صندوق خشب ازرق طليه ∆ احمر	يحمل صندوق ٢٤ خزنه لنيم الرشاش
١٢٦٠	خزنه لنيم رشاش ٧ مم	٩ صندوق	١٤٠ خزنه	= = = ∆ =	
١٠٠	رشاش بيريتا ٧ مم	٢٠ لفـــه	٥ رشاش	لفة خيش طليها ∆ احمر	يدخل كل لفه ١٠ خزنه لنوبـــه
١٠٠	بندقيه نزسناوي ٧٫٥ م	٢٠ لفه	٥ بندقيه	لفة خيش طليها ∆ احمر	
				٢ـ الذخـــيره	
٢٢٠٠٠٠ر٠ طلقه	٢٠٣ر٠ رصاص	٢٧٠ صندوق	١٠٠٠ طلقه	شريط اخضر طليه ∆ احمر	
٣٠١٤٨ر٠ =	= مارك	٢٦ =	١٢٤٨ =	صندوق اسود كله	
١٥٠٠٠٠ر٠ طلقه	٩ م م للرشاش الايطالي	٥٩ =	٢٠٠٠ طلقه	■ + ∆ احمر	
٢٥٠٠٠٠ طلقه	٩ م م للبريتا	٢٥ صندوق	١٠٠٠ طلقه	صندوق اسود مستطيل طليه ∆ احمر	
٥٠٠٫٠٠٠ر٠ طلقه	٧ر٠ نزسناوي	٣٥ صندوق	١٤٤٠ طلقه	٥ حمراء ∆ احمر	
٢٠٠٠٠٠ر٠ طلقه	٧٫١٢	٢٠ صندوق	١٠٠٠ طلقه	شريط احمر ∆ احمر	
٥٠٤	قنبله يدويه سـ ـرت	٢١ صندوق	٢٤ قنبله	شريط ابيض ∆ احمر	

المصدر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص **664**.

الملحق رقم (**08**): يمثل بيان الاسلحة والذخيرة المسلمة في **17** يوليو **1959**.

مستند رقم ٤٦ : بيان الاسلحه والذخيره المسلمه فى ١٧ يوليو ١٩٥٩ ص ٤٤٢

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

MINISTER DE L'ARMEMENT
ET DU
RAVITAILLEMENT GENERAL.

OPERATION "JUIN"

Matériel déchargé à Alexandrie le 17 Juin 59
Origine: U.S.A.

ARMES:

- P.M. Thompson II/43	2.000
- Carabine U.S. 7/62	4.000
- Fusils U.S. Riffle 7/62	20.000
- Fusils S-A Garant 7/62	2.000
Mitrailleuses légères 7/62 (refroid. air)	I.000
- Mitrailleuses lourdes (7/62 (" eau)	300
- Mitrailleuses lourdes I2/7	50
- Mortiers de 60 MMT	I.000
- Mortiers de 8I MMT	200
- Canons 57 SR	300
- Canons 75 SR	I00

MUNITIONS:

- 7/62 U.S. Riffle	9.600.000
- 7/62 U.S. X T II	I.600.000
- II/43	I.200.000
- I2/7	400.000
- Obus de 60 Shell US	I50.000
- Obus de 8I	30.000
- " de 57 SR	30.000
- " de 75 SR	I0.000

MATERIEL:

- Emetteur-Radio "Wireless Set"	40

استلمت الاسلحة والذخيرة والعتاد المذكور بعاليه من حكومة الجمهورية العربية المتحدة لصالح حرب التحرير فى الجزائر وهذا أيصال على بذلك . "

١٩٥٩/٧/٢٦

عمار الكتبي

المصدر: فتحي الذيب، المصدر السابق، ص **710**

قائمة البيبليوغرافيا

➢ المصادر:

1. الذيب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة.
2. الشقيري أحمد: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، (د ت ن).
3. المدني توفيق:هذه الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2001.
4. جوزيف (يوسيب) بروز تيتو : عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة ونشر، بلغراد، 1979.

➢ المراجع :

1. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون الدولي، ترجمة على لخنش، ب ط، دار اليقظة العربية للتأليف و النشر، دمشق، ب د س ط،.
2. البقال أحمد مفتاح: حركة عدم الانحياز (نشأتها ...مؤتمراتها وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة)،(ددن)،القاهرة، 1980.
3. بن نبيمالك: فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر: عبد القادر شاهين، دار الفكر، دمشق 1981.
4. بن نبي مالك: مشكلات الحضارة تأملات، ط2، دار الفكر، دمشق، 1423-2002.
5. بن نبي مالك: مشكلة الثقافة، تر :عبد الصبور شاهين، ط4، دار الفكر، دمشق، 1420-2000.
6. بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1961، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995.
7. الجملشوقي: التضامن الأسيوي الأفريقي وأثره في القضايا العربية، (د ط)، الدار المصرية لتأليف والترجمة، مصر، 1964.
8. الجمل عطاء الله شوقي وابراهيم عبد الله الرزاق: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 1422-2002.
9. حقي توفيق سعد: مبادئ العلاقات الدولية، ط5، دار وائل للطباعة ونشر بغداد.
10. حلمي محمد: العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهر، القاهرة 1969.

11. حماد خيري: قضايا في الأمم المتحدة، (د، ط)، المكتب التجاري منشورات، لبنان، د، س، ط.

12. دنيال كولار: العلاقات الدولية، تر: خضر خضر، ط2 دار الطليعة، بيروت، 1985.

13. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2،اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999.

14. الزبيري محمد العربي : الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1،دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1948.

15. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1.

16. زنابلي عبد المنعم: تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1975.

17. شحاته مصطفى كامل: الاحتلال الحزبي قواعد القانون الدولي المعاصر، (د،ط)، 1986.

18. الشكري علي يوسف: المنظمات الدولية، د ط، عمان، دار الصفاء، 2011.

19. شكري محمد عزيز: الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

20. الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص، 250-253.

21. طشطوش هايل عبد المولى: مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

22. عمامرة سعيد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932_1978،ط1،قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

23. عمراني عبد الرحمان: التسليح و المواصلات Hثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001.

24. الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958،ط1،دراسة في السياسة والممارسات، الجزائر، 2009.

25. فايق محمد: عبد الناصر والثورة الافريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

26. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3،دط، منشورات قسنطينة، الجزائر،1991.

27. قنانش محمد: الحركة الاستعمارية في الجزائر ما بين (1919-1939)، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر

28. الكعكي يحي : عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، دار عربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب، س، ط).

29. ليجو مكولين: الجامعة الإفريقية، تر: أحمد محمود سليمان د ط، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

30. محروس إسماعيل حلمي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج2، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

31. مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961-1983) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

32. ملاح عمار : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954،د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، د ت.

33. مؤلف مجهول: الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

34. مولود بالقاسم نايت بالقاسم: ردود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا وبعض مأثرة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

35. نصار ممدوح وهبان أحمد: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991 قسم العلوم السياسية (كلية التجارة)، جامعة الاسكندرية.

- **الرسائل والمذكرات:**
- **الرسائل الجامعية لنيل شهادة الدكتوراه:**

1. جبلي فايزة وبالعباس كريمة: الدبلوماسية الجزائرية 1954-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة التعليم الثانوي، قسم التاريخ والجغرافيا، بوزريعة الجزائر، 2008.

2. الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954_1962، مذكرة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2003_2004.

➢ **الرسائل الجامعية لنيل شهادة الماجستير:**

3. عمارة مروى: دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963، 2009، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، 2014-2015.

4. قحموش هاجر، التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المعاقل الدولية، منظمة الامم المتحدة نموذجا، مذكرة تمثيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر قسم العلوم الإنسانية، جامعة، محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

5. ليتيم عيسى: الكتلة الأفرو أسيوية وقضايا التحرر، قضية جزائرية أنموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، الجزائر، 2005-2006.

6. الهادي عامر: الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في افريقيا من خلال جريدة المجاهد (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إفريقيا جنوب الصحراء، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014.

7. سلمى أمنة: منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية، النزاع السنغالي الموريتاني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، الجزائر، 2012- 2013.

8سيعودأحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنساني والاجتماعية.

➢ **الرسائل الجامعية لنيل شهادة الليسانس:**

9جدعونخميسيه وآخرون : علاقة مصر بالثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ العام، قسم علوم الإنسانية، جامعة تبسه،2011.

➢ **المجلات:**

1. أحمد فار سعبد المنعم: السنغال بعد سنغور، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 65، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1981.

2. كرفاع المختار الطاهر: **فكرة الوحدة الإفريقية وتطرها التاريخي**، مجلة الجامعة، العدد 15، المجلد الثالث، 2013.

- **الموسوعات:**

1.الجر ناعي احمد بن شعيب: موسوعة مشاهير رجال المغرب، مج5، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1933.

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

قائمـــة المختصرات

المقدمة..... أ-ج

الفصل التمهيدي: الجذور التاريخية لفكرة التضامن الأسيوي الإفريقي

1: مؤتمرات شعوب إفريقيا..... 05

2: مؤتمرات شعوب آسيا..... 10

الفصل الأول: الكتلة الأفرو الأسيوية –التجسيد-المبادئ-السياسة العامة

1:مفهوم الحياد الأفرو الأسيوي وتطوره..... 16

أ:مؤتمر باندونغ..... 18

ب: مؤتمر بريوني واتساع فكرة الحياة الإيجابي..... 23

2: عدم الانحياز وفلسفتها..... 24

أ: مؤتمر القاهرة..... 24

ب: مؤتمر بلغراد..... 27

3: مواقف الصراع الدولي..... 30

أ: موقف الاتحاد السوفياتي من حركة عدم الانحياز والحركة الأفروأسيوية..... 30

ب: موقف الولايات المتحدة الأمريكية..... 31

الفصل الثاني: الكتلة الافرو آسيوية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

1: موقع القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية – الأسيوية..... 34

ا: مؤتمر باندونغ..... 34

ب: مؤتمر القاهر..... 36

ج: المؤتمر الإفريقي الثاني تونس..... 38

2: الكتلة الأفرو–أسيوية وتدويل القضية الجزائرية..... 41

أ: مبررات رفض فرنسا إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة..... 41

ب: ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة..... 43

3: أشكال الدعم العسكري والاقتصادي للثورة الجزائرية..... 53

أ: الدعم بالأموال والأغذية..... 53

ب: الدعم بالعسكري..... 57
خاتمة..... 63
الملاحق..... 66
المصادر والمراجع..... 75

فهرس المحتويات